وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:...../2021

مذكرة تخرج مقدمة لنيل متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

القرض التنقيطي وتأثيره على الأداء المصرفي

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة سوق أهراس–

إعداد الطلبة:

- أشرف يوسفي
- محمد عبد الحي أحمد شاوش

تحت إشراف الأستاذ:

د/ خذري توفيق

لجنة المناقشة

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
وليد عابي	أستاذ محاضر	رئيســـــــــا
خذري توفيق	أستاذ محاضر	مشرفـــا ومقررا
نبيل شنن	أستاذ محاضر	عضـــوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكـر و عـرفـــا ن

أشكر الله عز وجل وأحمده حمدا كثيرا الذي هداني بعونه لإتمام هذا العمل المتواضع.

فلك الحمد يا ربي كم ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وباسم هذا العمل أتقدم بالشكر الكبير إلى كل من ساهم من أجل إنجازه وإتمامه ويسرني أن أتوجه بخالص الشكر والإمتنان وكل التقدير والعرفان إلـى أساتـذتي الكرام وأخـص بالذكـر الأسـتاذ المشـرف "**الدكتور خذري توفيق**" لما منحنا إياه من توجيهات قيمة وسنة معنوية طيلة هذا العمل عن طريقة إشرافه التي تترك مجالا لإبراز الشخصية العلمية للطالب كما لم يدخر جهدا في إسداء النصح والإرشاد ليظهر هذا العمل بالشكل الذي هو عليه.

فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية "جامعة تبسة"

إلى جميع من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي "

وقال أيضا بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

" يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ "

أولا الحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذا العمل فالحمد لله رب العالمين

أتقدم بالشكر إلى من وضعت الجنة تحت قدميها التي تستحق ألف شكر على كل تضحياتها من أجلي "أمي"

وأهدي ثمرة جهدي إلى من تعب وشقى وهو يحارب قساوة الحياة "أبي" الغالي أطال الله في عمره ورزقه الصحة

أتقدم بهذا الإهداء للأستاذ الدكتور المشرف خذري توفيق " على إرشاده وتوجيهه لنا وجهده المبذول طيلة إنجاز هذا العمل فألف شكر له.

إلى كل أخوتي ....

وإلى من ساندي من قريب أو بعيد.....

أشرف يوسفي

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي "

وقال أيضا بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

" يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ "

أولا الحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذا العمل فالحمد لله رب العالمين

أتقدم بالشكر إلى من وضعت الجنة تحت قدميها التي تستحق ألف شكر على كل تضحياتها من أجلي "أمي"

وأهدي ثمرة جهدي إلى من تعب وشقى وهو يحارب قساوة الحياة "أبي" الغالي أطال الله في عمره ورزقه الصحة

أتقدم بهذا الإهداء للأستاذ الدكتور المشرف "خذري توفيق" على إرشادها وتوجيهه لنا وجهده المبذول طيلة إنجاز هذا العمل فألف شكر له.

إلى كل أخوتي ....

وإلى من ساندي من قريب أو بعيد.....

محمد عبد الحي أحمد شاوش

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـــــوى	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداءات	
فهرس المحتويـــات	
فهرس الجداول	
فهرس الإشكال	
فهرس الملاحق	
المقدمـــة	أ- ح
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقروض البنكية والسياسة الإئتمانية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية القروض البنكية	03
المطلب الأول: تعريف البنوك	03
المطلب الثاني: تعريف القروض البنكية	04
المطلب الثالث: أهمية وخصائص ووظائف القروض البنكية	06
المطلب الرابع: أنواع ومصادر القروض البنكية	08
المبحث الثاني: السياسة الإئتمانية ومنح القروض	14
المطلب الأول: مفهوم السياسة الإئتمانية وأهدافها	14
المطلب الثاني: عوامل نجاح السياسة الإئتمانية:	15
المطلب الثالث: إجراءات منح القروض والعوامل المؤثرة فيها	16
المطلب الرابع: معايير منح القروض	18
خلاصة الفصل الأول:	20
الفصل الثاني: تسيير مخاطر القروض بإستخدام القرض التنقيطي	
تمهيد	22
المبحث الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية	23
المطلب الأول: تعريف مخاطر القروض البنكية وأنواعها	23

المطلب الثاني :مصادر وأسباب مخاطر القروض البنكية	**26**
المطلب الثالث: نتائج مخاطر القروض وسائل الحد منها	**30**
المبحث الثاني: ماهية طريقة القرض التنقيطي	**32**
المطلب الأول: نشأة طريقة القرض التنقيطي تعريفيا و أهدافها	**32**
المطلب الثاني: استعمالات القرض التنقيطي ومراحل إعداده	**35**
المطلب الثالث: نماذج التنقيط الأكثر شيوعا في العالم	**38**
المطلب الرابع: مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي	**44**
خلاصة الفصل الثاني	**46**
الفصل الثالث: دراسة حالة لطريقة القرض التنقيطي بوكالة بدر BADR سوق أهراس -822-	
تمهيد	**48**
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس – 822 –	**49**
المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR– الأم	**49**
المطلب الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية سوق أهراس – 822 –	**54**
المطلب الثالث: تطور نشاط سوق أهراس – 822 –للفترة 2015-2020	**59**
المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض بنكي عقاري باستخدام طريقة Scoring بالوكالة محل الدراسة.	**64**
المطلب الأول:الضمانات المطلوبة لمنح قرض بنكي بوكالة بدر سوق أهراس	**64**
المطلب الثاني: مراحل منح قرض بنكي من بدر سوق أهراس ومتابعته.	**65**
المطلب الثالث: تطبيق خطوات طريقة القرض التنقيطي لمنح قرض بنكي عقاري بالوكالة محل الدراسة.	**68**
المبحث الثالث: تطبيق لبعض النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي	**78**
المطلب الأول: نموذج ألتمان Altman.	**78**
المطلب الثاني: نموذج كونان وهولدار Conan & Holder	**80**

المطلب الثالث: نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا	**81**
خلاصة الفصل الثالث	**83**
الخاتمـــــة	**85**
قائمــة المصادر والمراجـــــع	**90**
الملاجـــق	**94**
الملخـــص	

قائـمة الجــداول

الـــــرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01	تاريخ القرض التنقيطي في 10 تواريخ.	**33**
02	متغيرات نموذج ألتمان	**38**
03	متغيرات نموذج كونان وهولدار Conan et Holder	**40**
04	متغيرات نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا	**42**
05	تطور نشاط الادخار في الفترة 2015-2020 على مستوى سوق أهراس – 822	**59**
06	تطور نشاط الإقراض في الفترة 2015-2020 على مستوى سوق أهراس – 822 -	**60**
07	تطور نشاط الاستثمار في الفترة 2015-2020 على مستوى سوق أهراس – 822	**61**
08	تطور نشاط المنتجات الالكترونية في الفترة 2015-2020 على مستوى سوق أهراس – 822 -	**61**
09	تطور نشاط الودائع في الفترة 2015-2020 على مستوى سوق أهراس – 822 -	**62**

قائـمة الأشـكال

الـــرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	معايير منح القروض	12
02	أنواع المخاطر البنكية	26
03	دالة كونان وهودار في سلم تنقيط	41
04	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR–	53
05	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سوق أهراس – 822 –	55
06	تطور نشاط الإدخار في الفترة 2015–2020 على مستوى سوق أهراس – 82	59
07	تطور نشاط الإقراض في الفترة 2015–2020 على مستوى سوق أهراس – 822–	60
08	تطور نشاط الاستثمار في الفترة 2015–2020 على مستوى سوق أهراس – 822	61
09	تطور نشاط الإنتاج الالكتروني في الفترة 2015–2020 على مستوى سوق أهراس – 822 –	62
10	تطور نشاط الودائع في الفترة 2015–2020 على مستوى سوق أهراس – 822 –	63

مقدمة

مقدمة

تعتبر البنوك من المنشآت الحيوية ضمن إطار الاقتصاد الوطني حيث تلعب دورا مهما بغية تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها المختلفة فإنها تساهم في رفع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا بتحقيق أهدافها وإستراتيجيتها وبرامجها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية وسعيها لبناء مركز استراتيجي متميز من خلال اعتماد إجراءات مالية ومصرفية متعددة وذلك من خلال المنافسة على أساس التكاليف الخاصة بالعمليات المصرفية وأسعار الخدامات المقدمة لمختلف الزبائن.

وبما أن النشاط الرئيسي للبنك هو منح القروض أو الائتمان الذي يعتبر من أهم مصادر الأموال للبنوك والتي تستوجب ضرورة الثقة والجدية الاقتصادية بين المتعاملين لأن أي عملية منح قرض لا تخلو من المخاطر المتعلقة بالتأخر في السداد، مما يستدعي على البنك القيام بدراسة تحليلية لطلب القرض المعتمد على التحليل المالي ومن الطبيعي أنه إذا كان قرار البنك بتعلق بنواحي التمويلية فإن آثاره سوف تمتد لتشمل مختلف أنشطة ونتائج أعماله لأن القرار التمويلي له أثره المباشر على الربحية والسيولة ودرجة المخاطرة، مما يؤثر في النهاية على رأسمال البنك واحتياطاته الأمر الذي يزيد من أهمية وخطورة اتخاذ قرار منح الائتمان.

كما يحتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميته من يوم الآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الإقتصاديات الوطنية من جهة ومع التحولات العالمية التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة أخرى، لذلك فالمحيط البنكي يعرف العديد من التحولات ترتبط خصوصا بالدور الأساسي الذي أصبحت تلعبه الأسواق المالية، ومن هنا أصبح النشاط البنكي يكتسي البعد الإستراتيجي، وعلى مستوى هذا البعد تضاف ميزتي النوعية والحساسية، النوعية لأن جميع الموارد وتسيير الودائع ومنح القروض ليست بالعملية العادية، والحساسية لأن البنكي يتوفر على رأسمال خاص جد محدود بالنسبة لحجم رؤوس الأموال المسيرة، حيث يقوم بإقراض الأموال من الغير ويقوم بعمليات التمويل بهوامش محددة.

وبما أن النشاط الرئيسي للبنك هو منح القروض أو الائتمان الذي يعتبر من أهم مصادر الأموال للبنوك والتي تستوجب ضرورة الثقة والجدية الإقتصادية بين المتعاملين لأن أي عملية منح قرض لا تخلو من المخاطر المتعلقة بالتأخر في السداد أو العجز عن السداد، مما يستدعي على البنكي القيام بدراسة تحليلية لطلب القرض المعتمدة على التحليل المالي ومن الطبيعي أنه إذا كان قرار البنكي يتعلق بالنواحي التمويلية فإن آثاره سوف تمتد لتشمل مختلف أنشطته ونتائج أعماله لأن القرار التمويلي له أثره المباشر

على الربحية والسيولة ودرجة المخاطرة، مما يؤثر في النهاية على رأسمال البنك واحتياطاته الأمر الذي يزيد من أهمية وخطورة إتخاذ قرار منح الائتمان.

وعلى هذا الأساس يعتبر قرار منح القرض عمل معقد حيث يقوم البنكي بتحليل طبيعة المخاطر المتعرض لها، وتقدير إحتمالات تحققها والإجتهاد في توقع المخاطر والصعوبات للإحتياط لها، وعليه لجعل قرار منح القرض نموذجي يسمح بزيادة الربحية دون التضحية بمتطلبات الأمان على البنكي فضلا على إحترام القواعد والإجراءات الاحترازية وتحليل الوضعية المالية لطالب القرض باستعمال الطرق الحديثة ومحاولة تطبيقها للمساعدة على تصنيف المؤسسات السليمة والعاجزة الطالبة للقرض لإتخاذ القرار العقلاني والرشيد.

ومن ثم يتناول موضوع دراستنا معرفة تسيير مخاطر القروض باستخدام القرض التنقيطي من خلال تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس –822– حيث يلعب القرض التنقيطي المرتبط بالتوقع دورا فعالا في هذا المجال، إذ يعد من أهم أهداف القياس الكمي للظواهر الاقتصادية وهو أسلوب من الأساليب العلمية والأساسية التي يجب على المحلل أن يؤديها من أجل تحسين عملية اتخاذ القرار، حيث وفي هذا الصدد تنحصر المهمة الأساسية لطريقة القرض التنقيطي كطريقة توقع في الكشف عن خطر الائتمان من خلال بناء نموذج يسمح بتحديد وضعية المقترض السليم القادر على التسديد والمقترض القادر على التسديد، وذلك بإعطاء أهمية للحقائق والأرقام كأساس للتحليل الكمي في البنك.

كما تعتبر هذه الدراسة محاولة تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على مخاطر القروض باستخدام القرض التنقيطي، ومن هذا المنطلق يمكننا طرح إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي:

الإشكالية:

كيف يتم تطبيق طريقة القرض التنقيطي لمحاولة الحد من مخاطر القروض على مستوى البنوك الجزائرية؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة عن هذا التساؤل الذي يعتبر جوهر دراستنا كان من الضروري طرح أسئلة فرعية كالتالي:

- ما هو واقع إدارة المخاطر الائتمانية على مستوى البنوك التجارية؟
- ما المقصود بالقرض التنقيطي؟
- ما مدى تطبيق طريقة القرض التنقيطي في البنوك الجزائرية؟

الفرضيات:

وقصد الإجابة على التساؤلات السابقة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- تعتبر مسألة إدارة المخاطر الائتمانية أمر جوهري في سبيل بقاء واستمرارية البنك وتفادي الوقوع في أزمات قد تؤدي به إلى الحد من الإفلاس.
- طريقة القرض التنقيطي هي آلية تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض لتحديد الخطر بالنسبة للبنك قبل منح القرض.
- أغلبية البنوك التجارية الجزائرية لا تطبق طريقة القرض التنقيطي.

أسباب اختيار الموضوع:

- الميول الشخصي والرغبة في دراسة مثل هذه المواضيع وحب الإطلاع على الأعمال البنكية من خلال الجانب الميداني.
- قلة الدراسات التي تناولت مثل هذه المواضيع والهدف منها تقليل مخاطر البنك.
- الإنتشار المتزايد لعمليات الائتمان البنكي وتعدد استخداماته في شتى الميادين مما يدل على أهميته البالغة، في المقابل نلاحظ زيادة هذه العمليات التي تهتم بهذا البحث وتطبيقاته.
- الانتشار المتزايد لعمليات الائتمان البنكي وتعدد استخداماته في شتى الميادين مما يدل على أهميته البالغة، في المقابل نلاحظ زيادة المخاطر مع زيادة هذه العمليات التي تهتم بهذا البحث وتطبيقاته؛ ندرة الدراسات التي تناولت الجانب الخاص بأهمية ودور الطرق الحديثة في محاولة التقليل من مخاطر الائتمان (مساعدة وتحفيز البنوك الجزائرية في تطبيق طريقة القرض التنقيطي من أجل محاولة التقليل والحد من مخاطر عدم تسديد القروض الممنوحة).

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في حداثة القرض التنقيطي الذي يعد من أهم الطرق الإحصائية المستعملة في تقدير خطر القرض بالإضافة إلى المزايا العديدة التي يقدمها مع النقائص التي تسجلها طريقة التحليل المالي، المتمثلة في التكلفة العالية، وطول فترة دراسة ملفات القروض وهذا ما يعرقل نشاطها وتقليل من أهدافها مما يستوجب البحث عن طريقة حديثة تسمح للبنك بتقليص فترة الدراسة و بأقل التكاليف كما يمكننا حصر أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- يمس هذا الموضوع قطاع مهم وجد حيوي في اقتصاديات أي دولة، ألا وهو قطاع البنوك الذي يعتبر القلب النابض للنظام المالي لأي دولة، كون مخاطر الائتمان ظاهرة خطيرة تؤثر سلبا على

ربحية البنوك والاقتصاد الوطني، تقديم رؤية واقتراح الإدارة المخاطر الائتمانية في الجزائر وخاصة الجهاز البنكي الجزائري يمر بمرحلة انتقالية ويسعى للانفتاح على المستوى الدولي، اتخاذ القرار العقلاني من طرف البنكي لمنح القرض من عدم منحه يتوقف على مدى استعانته بالطرق الكمية والكيفية لاتخاذ القرار والتي من بينها الطرق الإحصائية كطريقة القرض التنقيطي، التعرف على أهمية طريقة القرض التنقيطي في المساعدة على محاولة التقليل من مخاطر الائتمان التي ممكن أن تتعرض لها البنوك جراء عملية منح القروض

- تحظى الطرق الحديثة لتقدير خطر القرض باهتمام بالغ ببنوك الدول المتقدمة حيث تلعب دورا أساسيا في تقدير خطر عدم التسديد مما يساهم في المحافظة على رأسمال البنك.
- وعلى هذا الأساس يأخذ هذا البحث أهميته، حيث جاء لمعالجة موضوع محاولة تطبيق طريقة القرض التنقيطي كطريقة حديثة لتقدير خطر عدم تسديد القرض لأحد البنوك الجزائرية أين وقع اختيارنا على تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس – 822 –

أهداف الموضوع:

بناءا على ما تقدم فإن هذا البحث يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على مختلف أنواع المخاطر البنكية وكيفية إدارتها.
- تعميق المفاهيم المتعلقة بخطر عدم تسديد القرض من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم والتعاريف المرتبطة به وبطرق تسييره.
- توضيح المخاطر الناجمة عن عملية الإقراض وكيفية تغطيتها والحد منها.
- الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر البنكية.
- تسليط الضوء على أهم مفاهيم القرض التنقيطي وخطوات تطبيقه.
- محاولة تطبيق أهم الطرق الحديثة لتقدير خطر عدم تسديد القرض والتي من بينها طريقة القرض التنقيطي على واقع أحد البنوك الجزائرية المتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس – 822 –

المنهج المتبع:

بالنظر إلى أهمية الموضوع وحتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة ودراسة الإشكالية وتحديد أبعادها ومحاولة اختيار الفرضيات الموضوعة فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة:

1- المنهج الوصفي: الذي يعيش الأسلوب المناسب لوصف الظواهر والتعريف بمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع.

2- المنهج التحليلي: وذلك من أجل تحليل المعلومات والبيانات المحصل عليها في جانب الدراسة التطبيقية.

حدود الدراسة:

- **البعد الموضوعي:** إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر والقرض التنقيطي.
- **البعد المكاني:** دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس -822 -
- **البعد الزمني:** من بداية شهر ديسمبر 2021 إلى نهاية شهر ماي 2021.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية – **دراسة حالة بنك الجزائري للتنمية الريفية** – ، التي قام بها الصوار يوسف"، وهي عبارة عن مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – تخصص تسيير – بجامعة تلمسان، سنة 2008، حيث تدور إشكالية هذا البحث حول مدى إمكانية تطبيق طريقة القرض التنقيطي وتقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لمحاولة تقدير خطر علم تسديد القرض بالبنوك الجزائرية وكذا إمكانية الاستفادة من الطريقة الكلاسيكية المطبقة بالبنوك التطبيق هاتين الطريقتين، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة تبني البنوك الجزائرية لهذه الطرق الكمية للوصول إلى القرار العقلاني لتوجيه قرار منح القروض في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر خصوصا إذا ما علمنا أن هذه الطرق قاعدة بياناتها الطريقة الكلاسيكية المعتمدة بالبنوك الجزائرية، حيث يتقاطع موضوع بحثنا مع هذه الدراسة في استعمال طريقة القرض التنقيطي المحاولة تقدير خطر عدم تسديد القروض.

الدراسة الثانية:

استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض – مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي جامعة الجزائر، سنة 2008، حيث تدور إشكالية البحث حول تقدير خطر القرض باستعمال الطرق الإحصائية أين تم تطبيق طريقة القرض التنقيطي لتقدير خطر القرض بالبنك الوطني الجزائري إذ تم تطبيق برنامج SPSS وقد قسم البحث إلى أربعة فصول حيث تناول الأول والثاني تسيير القروض المصرفية والطرق المنتهجة لقياس مخاطرها أمما الفصلين الثالث والرابع فتناولا الدراسة التطبيقية

تناولت محاولة تطبيق القرض التنقيطي بالبنك محل الدراسة وقد تمثلت مساهمة البحث في استقرار النتائج التي من شأنها تحديد أرضية جيدة لإمكانية تعميم طريقة القرض التنقيطي على البنوك الجزائرية.

الدراسة الثالثة:

محاولة تطبيق أسلوب القرض التنقيطي لتقدير مخاطر القروض بالبنوك الجزائرية" دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي وكالة بن مهيدي الجزائر، التي قام بها الدكتور الأخضر عزي" وآخرون، وهي عبارة عن مقال في مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية سنة 2013، حيث تدور إشكالية هذا البحث حول مدى إمكانية استخدام طريقة القرض التنقيطي لتقدير خطر عدم تسديد القروض في البنوك الجزائرية، وقد هدفت هذه الدراسة في جانبها النظري إلى دراسة عملية تحليل مخاطر القروض البنكية وأهمية استعمال طريقة القرض التنقيطي لتسييرها، أما في الجانب التطبيقي هو محاولة تطبيق هذه الطريقة بالبنك محل الدراسة من خلال التحليل الوصفي والإحصائي للمتغيرات المحاسبية وفوق المحاسبية واستخدام تقنية التحليل التمييزي من أجل الحصول على المتغيرات الأكثر استقصاء في نموذج القرض التنقيطي والمؤثرة في قرار منح القرض، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من المتغيرات التمييزية وكذلك إمكانية تصنيف المؤسسات إلى سليمة وعاجزة بالاعتماد على نموذج القرض التنقيطي ومن خلال قيمة Z، حيث يتقاطع موضوع بحثنا مع هذه الدراسة في مراحل بناء نموذج القرض التنقيطي لإيجاد قيمة Z التمييزية.

الدراسة الرابعة:

"محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي" – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة–، التي قام بها "محمد بن بوزيان" و"صوار يوسف"، وهي عبارة عن مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة بجامعة الزيتونة الأردنية، سنة 2007، حيث تدور إشكالية هذه الدراسة حول كيفية استعمال طريقة القرض التنقيطي لمحاولة تقدير خطر القرض البنكي من خلال التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة الطالبة للقرض اعتمادا على هذه الطريقة، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن طريقة القرض التنقيطي يمكن الاعتماد عليها بالبنوك الجزائرية لمحاولة تقدير خطر القرض وذلك لتسهيل وتسريع عملية دراسة ملفات القروض وهذا لا يتأتى إلا بتأسيس نظام معلومات بنكي، حيث يتقاطع موضوع بحثنا مع هذه الدراسة في كيفية تحديد النموذج التقييمي للقرض التنقيطي الذي يسمح بإعطاء نقطة لكل مؤسسة طالبة للقرض وعلى أساس هذه النقاط وبعد الحسابات اللازمة يمكن تحديد نقطة تصنيف المؤسسات.

الدراسة الخامسة:

"محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ Scoring" – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقسنطينة، التي قام بها "بلوطار مهدي"، وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة قسنطينة، سنة 2003، حيث تدور إشكالية هذه الدراسة حول كيفية توقع خطر القرض باستخدام طريقة التنقيط ومدى فعالية هذه الطريقة في عملية التوقع فهي تهدف إلى صياغة نموذج إحصائي يأخذ في الاعتبار مجموعة متكاملة من المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية التي يغلب عليها الطابع الكمي المرتبط بكفاءة المؤسسة طالبة القرض، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين درجة خطر القرض والمؤسسات المقترضة وذلك كأساس في عملية منح القروض ومن ثمة إمكانية تقييم نوعية أو جودة محفظة القروض على مستوى البنك محل الدراسة، حيث يتقاطع موضوع بحثنا مع هذه الدراسة في مراحل إعداد دالة القرض التنقيطي وبعض النماذج المرتبطة به الأكثر شيوعا في العالم، أما الإضافة التي تتميز بها هذه الدراسة هي إعطاء مفهوم أوسع للمخاطر البنكية وكيفية إدارتها والتي لا تنحصر فقط في المخاطر الائتمانية، كذلك إيضاح الفرق بين النموذج الفردي الشخصي) والنموذج الإحصائي (Scoring) في إدارة مخاطر الائتمان في البنوك.

تقسيمات الدراسة:

من أجل انجاز الدراسة ومعالجة الإشكالية واختبار الفرضيات ومحاولة الإلمام بجميع الجوانب البحث قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول كالتالي:

- الفصل الأول والموسوم بالإطار المفاهيمي للقروض البنكية والسياسة الإئتمانية والذي قسمناه إلى مبحثين وتمهيد لهما تناولنا في المبحث الأول ماهية القروض البنكية تضمن خمسة مطالب حيث عرفنا البنوك ثم القروض البنكية لننتقل إلى نشأة وتطور القروض البنكية ثم خصائصها وأهميتها ووظائفها ثم أنواعها ومصادرها، أما المبحث الثاني فكان بعنوان السياسة الإئتمانية ومنح القروض وتضمن أربع مطالب وهي: مفهوم السياسة الإئتمانية وأهدافها وعوامل نجاح السياسة الإئتمانية ثم إجراءات منح القروض والعوامل المؤثرة فيها ثم معايير منح القروض وأخيرا خاتمة الفصل.
- في حين أن الفصل الثاني جاء بعنوان تسيير مخاطر القروض باستخدام القرض التنقيطي والذي قسمناه إلى مبحثين وتمهيد لهما تناولنا في المبحث الأول ثلاث مطالب وهي: تعريف مخاطر القروض البنكية وأنواعها ثم مصادر وأسباب مخاطر القروض البنكية و وسائل الحد من مخاطر القروض كنهاية للمبحث، أما المبحث الثاني فسمي بماهية طريقة القرض التنقيطي تضمن أربع

مطالب كالتالي: نشأة طريقة القرض التنقيطي تعريفها و أهدافها ثم استعمالات القرض التنقيطي ومراحل إعداده ثم نماذج التنقيط الأكثر شيوعا في العالم ثم مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي خلاصة الفصل.

- أما عن الفصل الثالث فيتناول تقديم دراسة تطبيقية لطريقة القرض التنقيطي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس 822، والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث أين تم التطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس –822–وذلك بشكل عام مفصل، أما بخصوص المبحث الثاني من هذا الفصل فتناول دراسة حالة منح قرض بنكي عقاري باستخدام طريقة SCORING بالوكالة محل الدراسة، في حين تناول المبحث الثالث عملية تطبيقية لبعض النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي التي سبق التطرق إليها نظريا.
- وفي الأخير تم اختتام هذا البحث بخاتمة عامة تتضمن ملخص شامل للدراسة وقائمة المصادر والمراجع ثم الملاحق.

صعوبات الدراسة:

باعتبار أن كل عمل فكري أكاديمي لا بد له من أن يواجه مجموعة من الصعوبات والتي تختلف من بحث لآخر، فقد واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث الصعوبات التالية:

– قلة المراجع والدراسات التي تعالج الموضوع بشكل مباشر.

– الظروف الصحية التي واجهت الجامعة خلال هذا الموسم.

– صعوبة إيجاد مكان التربص في البنوك لعدم تطبيق طريقة القرض التنقيطي من قبل معظم البنوك الجزائرية.

– صعوبة الحصول على المعلومات والقوائم المالية نظرا لسرية الملفات وأرقام الحسابات التي تعد من أسرار المهنة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للقروض البنكية والسياسة الإئتمانية

تمهيد:

تعمل البنوك على تلبية احتياجات الزبائن من الخدمات المصرفية المتعددة، ومن أحد أهم المعاملات التي تقوم بها هذه الأخيرة تتمثل في عملية منح القروض البنكية، لأنها تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، لذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة باعتبارها من أهم العوامل لخلق الائتمان، والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول، وتطوير الاستثمار وبالتالي إنعاش النشاط الاقتصادي و تقدمه.

يعد قرار منح التسهيلات الائتمانية من أخطر القرارات التي تقع مسؤولية اتخاذها على الإدارة فالبنوك ، فمن المعروف أن للبنوك التجارية وظيفة ذات شقين، الأول يتجسد في قبول الودائع والشق الثاني يتمثل في منح القروض حيث تؤدي القروض دورا هاما في التطور الاقتصادي للبلاد لأنه الوسيلة المناسبة لتزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها في تواريخ محددة، لذلك فان القروض تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عميه البنك في إدارته إذ تمثل الجزء الأكبر من الاستخدامات ومن خلالها يمكن دفع الفائدة المستحقة للمودعين لديه، وكل ذلك يتم وفق السياسة الائتمانية المتبعة في كل بنك، ومن خلال هذا الفصل سنعرض ماهية البنوك وعموميات حول القروض وكذا السياسة الائتمانية في البنوك من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الثاني: السياسة الإئتمانية ومنح القروض.**
- ✓ **المبحث الأول: ماهية القروض البنكية.**

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية

المطلب الأول: تعريف البنوك

من الصعب إيجاد تعريف دقيق يحدد لنا مفهوم البنك نظرا لإختلاف القوانين والأنظمة التي تتباين من بلد إلى أخر إضافة إلى تعدد الوظائف التي يقوم بها البنك ومن بين هذه التعاريف نذكر :

أ/ التعريف القانوني للبنك: التعريف الذي نأخذ به هو التعريف الذي أورده المشرع الجزائري المتعلق بقانون النقد و القرض الذي ينص على أن: "البنك هو شخصية اعتبارية تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع، منح القروض و توفير وسائل الدفع وتسييرها[1]."

ب/ التعريف الاقتصادي للبنك :

يقصد بالبنوك بصفة عامة المؤسسات التي من اختصاصها وأغراض تأسيسها قبول الودائع من العملاء وتنفيذ أوامرهم المتعلقة بحساباتهم وصرف وتحصيل وإصدار الشيكات , وكذلك منح القروض وخصم الأوراق التجارية وفتح الحسابات الجارية وتشغيلها. فكلمة بنك (Banque , Bane) مشتقة من الكلمة الإيطالية Banco و تعني مصطبة (bac) و كان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الطرفين لتحويل العملة، و في النهاية أصبح يقصد بها المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تحري فيه المتاجرة بالنقود، كما يعتبر منشأة مهمتها الأساسية جمع و استقطاب النقود بهدف إعادة إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة، كما يمنكم القول أن موضوعها الأساسي أن تستعمل لحسابها الخاص بعملية تسليف الأموال التي تتلقاها من الجمهور"[2].

و بالتالي هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال و المدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع و يرغب في الاستفادة و إفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها[3] ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يقوم المصرف بهذه الأعمال بعد حصوله على تصريح للقيام بأعمال المصارف سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية أو من حكومة الولية التي تباشر فيها نشاطها[4].

---

[1] خالد منة ، **ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الإقتصادية ، العلاقة بين البنات والمؤسسة : محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية** ، مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية ، الجزائر . . المادة 114 من القانون 10 / 90 الصادر بتاريخ 1990.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر ، 1992 ، ص. 24-25.

[3] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 03.

[4] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية، (الطرق المحاسبية)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص15.

أو من خلال ما سبق يمكننا أن نستخلص التعريف التالي: " **البنك هو مؤسسة مالية نقدية رسمية وظيفتها جمع الودائع و منح القروض و تسهيل وسائل الدفع، حيث تلعب دورا هاما في الوساطة المالية.**"

المطلب الثاني: تعريف القروض البنكية

لقد عرف الباحثون الاقتصاديون القروض بتعارف متعددة ، يختلف مضمونها في اللغة ، فإذا أخذنا كلمة **Credit** بمعنى القرض باللغة الإنجليزية اللاتينية، نجد أنها نشأت من عبارة **Credo** تركيب لاصطلاحين:

Card و يعني **الثقة** باللغة السنسكريتية.

Do و يعني **أضع** باللغة اللاتينية.

و عليه فالمصطلح معناه: "**أضع الثقة**"[1].

و يعرف القرض أيضا على أنه: "مقياس لقابلية الشخص المعنوي و الاعتباري للحصول على القيام الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع(النقدي) إلى وقت معين في المستقبل."[2]

و عرفت القروض على أنها:» التبادل الحالي للبضائع و الممتلكات (أو الحقوق فيها) مقابل دفع القيمة المساوية لها و المتفق عليها في المستقبل."[3]

أو بعبارة أخرى " :القروض هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال دفعة واحدة في تواريخ محددة و تواريخ معينة."[4]

و عرف القرض على انه " : الثقة التي يوليها البنك لعميله، بحيث يضع تحت تصرفه مبلغ المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة محددة مقابل حصول المصرف على عائد مادي متفق عليه، مع تقديم العميل عن السداد."[5]

و من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص عناصر القرض المتمثلة في:

-**الثقة:** هي تعني درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية.

---

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 1999 ، ص 13.

[2] عبد المعطي رضا أرشيد ، محفوظ أحمد جودة ، نفس المرجع، ص 32.

[3] فلاح حسن الحسيني ، المؤيد عبد الرحمان الدوري ، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر** ، دار وائل للنشر ، عمان 1997 ص 123.

[4] طلعت أسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة**، مصر، بدون دار نشر، 1998، ص128 .

[5] محمد محمود عبد ربه ، **محاسبة التكاليف** ، الدار الجامعية ، 2000 ، ص 40.

-**مبلغ الائتمان:** و يرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك، و مدى ملائمة العميل و قدرته على السداد.

-**الغرض من الائتمان** : هو الشيء المستخدم فيه القرض أو الائتمان كالعمليات الاستثمارية.

-**المدة** : و هي الفترة الممنوح فيها الائتمان (السداد دفعة واحدة أو السداد على دفعات).

-**المقابل:** العائد الذي يحصل عليه المصرف و يتمثل في سعر الفائدة و العمولات و المصاريف

-**الضمانات** : وهي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد.

لقد تعددت تعاريف الفرض وأخذت أشكالا متنوعة وفقا لوجهات نظر الباحثين ومن هذه التعريفات تذكر ما يأتي:

– القرض هو عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة، أن يمنح عميلا بناء على طلبه، سواء حالا أو بعد وقت بعيد ، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ، لتمكينه من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل للأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة المصرف للعميل[1].

– يعرف القرض البنكي بأنه عبارة عن الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاه تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بعداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات[2].

– ومنه فإن القرض هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا ومعنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، أو بضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد.

[1] الحسيني فلاح، مؤيد الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر**، دار وائل للشر، عمان الأردن، 2000، ص 24.
[2] حمانة سمية، **مشكلة القروض البنكية المتعثرة، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2012-2013، ص 8

المطلب الثالث: أهمية وخصائص ووظائف القروض البنكية

في هذا المطلب سنتطرق إلى أهمية القروض و وظائفها:

الفرع الأول: أهمية القروض البنكية.

تكتسي القروض أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية و التي يمكن إيجازها في النقاط التالية[1]:

- ✓ تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ، و تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة حيث ترتفع نسبتها في ميزانيتها إضافة إلى الفوائد و العمولات التي تمثل مصدرا آخر لإيراداتها.
- ✓ تعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان.
- ✓ تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة و التجارة و الزراعة و الخدمات ، فتستخدم في عمليات الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك.
- ✓ إن القروض تمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي و تقدمه و رخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل على خلق فرص العمالة و زيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.
- ✓ تعد إدارة البنوك مسؤولة عن سلامة إدارة الأموال المقدمة من المساهمين والمودعين الموجودة تحت إشرافها، فتحاول الإدارة التوفيق بين المصالح المتضاربة، فالمساهمون يطلبون الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، و يتحقق ذلك بإتباع سياسة سهلة في منح القروض، أما المودعون يتوقعون سياسة محافظة تضمن لهم ودائعهم.
- ✓ تتركز مصالح المجتمع في إتباع البنوك سياسة سليمة تضمن تقديم قدر كاف من الائتمان قصير الأجل لسد الحاجات المشروعة للأموال بأقل تكلفة ممكنة، بينما تتوقع الحكومات من البنوك المساهمة في تمويلها بالاكتتاب أو بشراء صكوكها حتى تقابل أعباءها المالية المتزايدة.

الفرع الثاني: خصائص القروض البنكية:

يتميز القرض بمجموعة من الخصائص تتحدد في عدة نقاط : وهي : المبلغ، الفائدة، الضمانات والمدة .

1- **المبلغ:** وهو مقدار المال الممنوح إلى المقرض بطريقة مباشرة، والقابل للصرف بمجرد إتمام الاتفاق .

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، بدون دار نشر ، ص104

2- **الفائدة:** وهي التي تسري على مبلغ القرض كله من تاريخ الاتفاق إلى حماية المدة.

3- **الضمانات:** تتمثل القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهانات عندما لا يستطيع العميل تسديد القرض، تأخذ المؤسسة المقترضة تلاق القيم.

4- **المدة:** هي الوقت أو الأجل الذي يمنح للمستفيد لتسديدها عليه وتصنف إلى 3 أقسام:

- المدة القصيرة لا تتعدى سنتين (18 شهر في القانون الجزائري).
- المدة المتوسطة تتراوح ما بين (18 شهرا و 7 سنوات).
- المدة الطويلة تتراوح ما بين (7 سنوات على الأقل و 20 سنة على الأكثر)[1].

الفرع الثالث: وظائف القروض المصرفية

في الحياة الاقتصادية أهمية كبيرة للقروض المصرفية، إذ لها دور في تسوية المبادلات التجارية سواء الداخلية أو الخارجية، وهي تمثل كذلك الجزء الأكبر من المكونات عرض النقود أو من كمية وسائل الدفع، ويمكننا تحديد وظائف القروض الأساسية فيما يلي[2]:

أ- وظيفة تمويل الإنتاج

تستوجب احتياجات الاستثمار الإنتاجي في الاقتصاد توفير قدر كبير من رؤوس الأموال، ونتيجة الصعوبة توفير هذا القدر من الإدخارات و الاستثمارات الفردية، فإن اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية تهدف الحصول على القروض أصبح أمرا طبيعيا وضروريا لأجل تمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية بمختلف أنواعها وهناك طريقة أخرى للمنتجين لأجل الحصول على الائتمان المصري المتمثلة في طريقة إصدارهم للسندات و بيعها للمجتمعات و المشروعات و الأفراد، لذلك نجد أن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين و المستثمرين الأجل تسهيل و زيادة حجم الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد .

ب- وظيفة تمويل الاستهلاك:

المقصود بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع لأجل لأثمانها، فقد يعجز الأفراد بواسطة القروض التي تقدمها الهيئات و المؤسسات المختلفة، حيث يتم دفع هذه السلع بفترات مستقبلية مناسبة مما يساعد الأفراد على توزيع اتفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن، كما أن الائتمان الاستهلاكي يساهم في زيادة حجم الإنتاج و الاستثمار.

[1] محمد عزة، محمد غزلان، **إقتصاديات النقود والمصاريف**، دار المعرفة الجامعة، الجزائر، 2000، ص 92.
[2] الشمري ناظم محمد النوري، **النقود والمصارف**، جامعة الموصل، مديرية دار الكتاب للطباعة، العراق، 1995، ص 111

ج- وظيفة تسوية المبادلات:

تظهر أهمية قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات و إبراء الذمم من خلال مكونات عرض النقود وكمية وسائل الدفع في الموقع فزيادة الأهمية النسبية النقود الودائع من إجمالي مكونات عرض النقود، يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات و إبرام الذمم بين الأطراف المختلفة، و أن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية و الخدمية يتم بواسطة الشيكات كوسيلة للدفع ووسيط للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام هذه المهمة و هذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع ، كما أن قيام المصارف بخلق الودائع و استخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات ساعد كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة و توسيع حجمها[1].

المطلب الرابع: أنواع ومصادر القروض البنكية

الفرع الأول: أنواع القروض

تنقسم القروض المصرفية حسب عدة معايير إلى عدة أنواع نذكر منها باختصار ما يلي:

1- تقسيم القروض حسب الغرض

تنقسم القروض حسب الغرض من استخدامها إلى عدة أنواع أهمها[2]:

أ- **القروض الاستهلاكية:** وهي تلك القروض التي تستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجأة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، و يتم سدادها من طرف المقترض في المستقبل.

ب- القروض الإنتاجية: وهي التي تمنح لهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع.

ج- القروض التجارية: وهي القروض التي تمنحها البنوك التجارية لغرض تمويل نشاط التجار قصد مساعدتهم في شراء السلع من أجل الاتجار فيها[3].

2- تقسيم القروض حسب القطاعات الاقتصادية

و يمكن تقسيم القروض وفق هذا المعيار إلى عدة أنواع[4]:

---

[1] الشمري ناظم محمد النوري، **النقود والمصارف**، جامعة الموصل، مديرية دار الكتاب للطباعة، العراق، 1995، ص 111

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[3] Khemici Chiha, **Finance d'entreprise**, éd. Houma, Alger, 2009, p.106.

[4] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، التجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014، ص 36.

أ- **القروض العقارية:** تمنح للأفراد والمشروعات التمويل شراء أراضي أو بنائها أو شراء مباني. وتكون مدة هذا النوع من القروض عادة طويلة الأجل قد تصل إلى أكثر من 11 سنة.

ب- **القروض الصناعية:** وهي القروض المطلوبة من طرف الحرفيين والمصانع.

ج- **القروض الزراعية:** وهي قروض تمنح للمزارعين لتمويل أعمالهم المختلفة.

د- **القروض التجارية:** هي قروض مخصصة لقطاع التجارة وتكون في الغالب قصيرة الأجل.

هـ- **الائتمان الخدماتي:** وهو الائتمان الممنوح لتمويل أعمال قطاع الخدمات.

3- تقسيم القروض حسب الزمن

و يمكن تقسيم القروض وفق هذا المعيار إلى عدة أنواع[1]:

أ- **القروض قصيرة الأجل** : تبلغ مدتها عادة أقل من سنة، وتستخدم في تمويل النشاط التجاري للمنشآت.

ب- **القروض المتوسطة الأجل:** هي التي تمد آجالها إلى 5 سنوات وتوجه إلى تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات.

ج- **القروض طويلة الأجل:** وهي التي تزيد مدتها عن 5 سنوات فإنها تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الآلات.

و يمكن أيضا تقسيم القروض حسب أجلها إلى قروض مستحقة عن الطلب و قروض ممنوحة لأجل.

4- تقسيم القروض حسب نوع الضمان

و يمكن تقسيم القروض وفق هذا المعيار إلى عدة أنواع[2]:

أ- **القروض بضمان:** هي القروض التي يجب تقديم ضمان معين إلى الجهة التي تمنحها، مقابل الحصول عليها، ولا يعطى القرض دون تقديم الضمان.

ب- **القروض بدون ضمان:** هي القروض التي لا تعتمد على تقديم أية ضمانات، ولكن يقابلها فرض نسبة عالية من الفائدة على القيمة الإجمالية للقرض.

5- تصنيف القروض من حيث طبيعة النشاط الممول

أ- **القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:** هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدي في الغالب اثنا عشر شهرا وذلك خلال دورة الاستغلال وتنقسم إلى صنفين رئيسيين و المتمثلة في القروض العامة و الخاصة[1]:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**، مرجع سبق ذكره، ص113.

[2] ; 14/02/2017 /http://mawdoo3.comأنواع القروض13:08 ; .

❖ **القروض العامة:** سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل معين وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة وتنقسم إلى:

✓ **تسهيلات الصندوق** : هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون، و الناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات.

✓ **المكشوف** : هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل.

✓ **القروض الموسمية:** هي نوع خاص من القروض البنكية وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي، ويمنح هذا النوع من القروض لمدة تمتد عادة إلى غاية 9 أشهر.

✓ **قروض الربط:** هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة التمويل العملية المالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

❖ **القروض الخاصة:** هي قروض توجه لتمويل أصل معين من الأصول و تنقسم إلى[2]:

✓ **التسبيقات على البضائع** : هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها.

✓ **تسبيقات على الصفقات العمومية** : هي عبارة عن اتفاقيات الشراء وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، و يمكن للبنوك إن تمنح نوعين من القروض التمويل الصفقات العمومية.

✓ **منح كفالات لصالح المقاولين:** تمنح هذه الكافلات من طرف البنك للمكتتبين في الصفقة، وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية، وتمنح عادة لمواجهة أربع حالات ممكنة: كفالة الدخول إلى المناقصة، كفالة التنفيذ، كفالة اقتطاع الضمان، و أخيرا كفالة التسبيق.

✓ **منح قروض فعلية:** توجد ثلاثة أنواع من القروض و تتمثل في قرض تمويل المسبق والذي يعطى عند إنطلاق المشروع، بالإضافة إلى تسبيقات على الديون الناشئة و غير المسجلة والتي تمنح عندما يكون المقاول قد أنجز نسبة مهمة من الأشغال، و أخيرا تسبيقات على الديون الناشئة و المسجلة والتي تمنح أثناء انتهاء إنجاز المشروع.

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 57-61.

[2] http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=409261, 24/02/2017

- ✓ **الخصم التجاري** : هو شكل من إشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون و تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق.
- ✓ **القروض بالالتزام:** القروض بالتوقيع هي تعهدات يقدمها البنك التجاري لزبائنه ضمانا لمديونيتهم عند تعاملهم مع الغير على شكل كفالات ، ضمان إحتياطي أو قبول ، عندما تكون غير قادرة على الدفع؛ ويتم تقديم هذه التعهدات على شكل توقيعات لصالح الدائنين على أن يتحمل المدين تكلفة القرض[1].

ب-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار: يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية للتمويل الخارجي للاستثمارات، و يرتبط كل نوع منها بطبيعة الاستثمار ذاته.

- ❖ **عمليات القرض الكلاسيكية:** و هنا نميز بين نوعين من القروض[2]:
- ✓ **قروض متوسطة الأجل:** توجه هذه القروض التمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، و نميز بين نوعين:

- **القروض القابلة للتعبئة:** وهي القروض التي تسمح للبنك بالحصول على السيولة عند الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه .وذلك عن طريق إعادة خصم هذا القرض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي.
- **القروض غير القابلة للتعبئة** :وهي القروض التي يكون فيها البنك مجبرا على انتظار تاريخ سداد قيمتها، لأنه لا يمكن إعادة خصمها لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي

- ✓ **قروض طويلة الأجل:** هي القروض التي تفوق عادة سبع سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى عشرين سنة.
- ❖ **القرض الإيجاري:** يعتبر القرض الإيجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل. وان كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض فإنها قد أدخلت تغييرا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة و المؤسسة المقترضة[3].

---

[1] سيداوي فتيحة، **إدارة مخاطر القروض البنكية**، مذكرة غير منشورة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارة و علوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص8.

[2] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل**، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

[3] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص176

الفرع الثاني: مصادر القروض:

بعدما رأينا أشكال القروض أي إلى أين تتجه القروض، يجب علينا ذكر مصادرها أي من أين تحصل على هذه القروض:

1- **النظام البنكي:**

يعتبر النظام البنكي من أهم مصادر التمويل بالقروض للقطاع الخاص في الجزائر ، وهذا نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الأجهزة المصرفية في منحها للقروض سواء كان للمشاريع الجديدة أو المؤسسات التي تعرف العجز، وذلك من أجل تحسين الإنتاج أو مجالا له منها لتوسيع مجال نشاطها.

فالنظام البنكي يتمثل في كل من البنك المركزي و البنوك التجارية، وصندوق التوفير و الادخار CNEP ومن مصادر هذا النظام ما يلي[1]:

1-1- **الإيداعات البنكية أو المصرفية:** تعتبر الودائع من أهم مصادر تمويل البنوك، ولذلك تحرص هذه الأخيرة على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري، وذلك بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإبداع، ورفع كفاءة الأوعية الادخارية من خلال سعر الفائدة الذي يساعد البنوك على جذب الودائع وتحقيق المزيد منها.

1-2- **الورقة البنكية أو المصرفية:** انتقلت الورقة البنكية من الورق المتحول إلى ورق نقدي غير متحول الذي هو نوع من أنواع النقود حيث أن قيمتها تعتمد على الثقة، وأصبحت وسيلة قرض عندما أصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في فترة الخصم، ثم تسدد في فترة الاستحقاق.

1-3- **الحساب البنكي:** يعد علاقة تربط البنك بالزبون، فهو عبارة عن جدول يصور الحقوق والمديونية كعملية دائنة، أما الحساب المدين فهو حساب سالب، ويمثل حق البنك على الزبون وكل عملية سحب تعتبر عملية مدينة

1-4- **السوق النقدية والسوق المالية:** إن السوق النقدية تتضمن سوق القروض قصيرة الأجل، والتي تشمل جميع أنواع القروض التي تعقد لأجال قصيرة تتراوح بين أسبوع واحد وسنة كاملة، بينما السوق المالية أو سوق رأس المال فيتم من خلالها خلق وتداول الأصل الطويلة الأجل ويتم

[1] محمد عزة، محمد غزلان، المرجع السابق، ص92

الاقتراض فيها وفقا لاتفاقيات تعاقدية مباشرة بين الدائنين و المدينين، أو غير مباشرة عن طريق إصدار السندات .

2- الخزينة العمومية:

تقوم الخزينة العمومية بتمويل المشاريع العمومية الكبيرة أي طويلة الأجل، ولكن لا تقتصر هذه المهمة على الاستثمارات العمومية فقط بل تعمل كذلك على تمويل المشاريع الخاصة بطريقة غير مباشرة، ويتجلى ذلك عندما تريد مؤسسة خاصة تمويل مشروع معين طويل الأجل فإنها تطلب هذا القرض من البنوك التجارية، وعندما لا تستطيع هذه الأخيرة تحقيق هذا الطلب أو نظرا لفخامة مبلغ القرض فإنها تلجئ إلى البنك المركزي بطلب مساعدتها لتغطية هذا القرض، وكذلك عندما لا يستطيع البنك المركزي تلبية هذا الطلب نظرا لالتزامه أمام مقترضين آخرين أو عدم وجود سيولة نقدية كافية لهذا الطلب، فإنه يلجأ إلى الخزينة العمومية بطلب مساعدتها على تلبية هذا الطلب.

ولهذا يمكن القول أن الخزينة العمومية ليس لها علاقة مباشرة مع المؤسسة الطالبة للقرض، ولكن بطريقة غير مباشرة عن العمليات المتبعة سابقا[1].

[1] شاكر القزويني، المرجع السابق ، ص. 31.

المبحث الثاني: السياسة الإئتمانية ومنح القروض

المطلب الأول: مفهوم السياسة الإئتمانية وأهدافها

تعتبر عملية منح القروض عملية ضرورية وذات أهمية على الصعيد الاقتصادي حيث أنه بمجرد أن تقدم المؤسسة أو الزبون طلب القرض، فان البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض الذي يجب أن يستجيب إلى العديد من الاعتبارات المالية وغير المالية أي ولابد لأي بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن يكون لديه سياسة للإقراض مكتوبة والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك والتي تختلف من بنك لآخر وفقا لأهدافه ومجال تخصصه.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الائتمانية وأهدافها

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى مفاهيم عامة حول السياسة الائتمانية في البنوك التجارية تتباين سياسات منح الائتمان وفقا لأهداف إستراتيجية توظيف الموارد المالية الخاصة بكل بنك والتي تقع مسؤولية تحديدها على عاتق الإدارة العليا، وبالتالي يمكننا القول أنه لا توجد سياسة ائتمانية نمطية مطبقة بكل البنوك، إلا أن هناك نوع من المتغيرات الواجب أخذها في الاعتبار عند تخطيط سياسة الائتمان والتي تعرف على النحو التالي[1]:

- هي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية، تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان لمعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى المودعين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفر المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى مستويات، ووفقا للمواقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم

ويتضح مما سبق أن تركيز هذه العملية في يد فرد واحد أو اثنين بالقرب من القمة، وهو ما يعني البطء في اتخاذ القرارات، وحرمان العاملين في هذا المجال، من التنمية الذاتية وممارسة عملية اتخاذ القرارات ويعني ذلك في النهاية إلى التنويع غير ملائم لمحفظة الإقراض، وزيادة المخاطر التي يتعرض إليها البنك التجاري.

[1] عبد الغفار وعبد السلام أبو قحف، **إدارة البنوك وتطبيقاتها**، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 141-142.

البنك التجاري له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها وسياسة الإقراض تحدد الاتجاه وأسلوب استخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين وأصحاب رأس المال، وبذلك يتضح أن لهذه السياسات أثر على اتخاذ القرار، وضرورية إذا أراد البنك بلوغ أهدافه وخدمة البيئة التي يعمل بها.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الائتمانية

تهدف السياسة الإقتراضية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي[1]:

- العمل على تنسيق والفهم المتبادل بين البنك و عملائه؛
- اتخاذ قرارات داخل البنك على أساس موضوعية تمنع التضارب والحياد عن الإطار المرسوم؛
- وضع الأسس التي يتم بناء عليها منح القرض أو رفضه؛ • تحديد مجال توظيف الأموال؛
- المحافظة على استمرارية البنك و نجاحه وتقليل حجم الخسائر وتعظيم الأرباح؛
- تحقيق نوع من التوافق والتناسق بين أهداف البنك وأهداف المجتمع؛
- مراعاة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة وعدم الموافقة على منح قروض متعارضة مع هذه الخطط؛
- تحقيق وحدة الفكر والتنسيق بين أقسام منح القرض في فروع البنك المختلفة.

المطلب الثاني: عوامل نجاح السياسة الإئتمانية:

إن المقومات الأساسية لنجاح السياسة الاقراضية يمكن إجمالها في الصفات التالية[2]:

أولا: المرونة:

أي القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية المؤثرة على النشاط البنكي، وذلك أن الجمود في السياسة الاقراضية يجعلها غير ملائمة لظروف التطبيق ولا تحقق الأهداف المرجوة منها.

ثانيا: الشمول:

بمعنى أن تكون السياسة الاقراضية شاملة لكل أجزاء وأنواع التسهيلات البنكية التي تغطيها .

ثالثا: التكامل:

أي تتكامل السياسة الاقراضية مع السياسات الأخرى الموجودة بالبنك ولا تتعارض معها حتى تحقق أهدافها بكفاءة والنجاح.

[1] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 144.
[2] نفيسة محمد باشري، **إدارة الائتمان**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1996، ص128.

رابعا: المشاركة:

بمعنى مشاركة العاملين في إدارة الإقراض في وضع السياسة الاقراضية، لأنهم سيقومون بتطبيقها، وإذا لم يشاركوا في صنع السياسة الإقراضية، فمعنى هذا أنها ستصبح مفروضة عليهم وهذا يعوق تطبيقها ونجاحها بفعالية[1].

المطلب الثالث: إجراءات منح القروض والعوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول: إجراءات منح القروض

تمر عملية منح القروض بعدة إجراءات أهمها:[2]

1-دراسة طلبات القرض: يتقدم العميل بطلب الحصول على القرض وفقا لنموذج معد من قبل البنك يحدد فيه القرض من وفرته وجداول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل الموقوف على الجوانب التي لا يعطيها طلب القرض.

2-تحليل المركز المالي للعميل: تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطلب القرض في تحديد الملاءة المالية للعميل، وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على القرض أم لا.

3-الاستفسار عن مقدم الطلب: تستفسر إدارة القروض عن السمعة التجارية للعميل وشكل علاقته السابقة مع البنك أو البنوك الأخرى، إذ تساعد نتائج الاستفسار عن اتخاذ القرار السليم بشأن منح القرض أو رفض القرض..

4-التفاوض مع العميل: بعد دراسة المعلومات عن طبيعة القرض ومقدم طلب القرض تقدم إدارة القرض نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ القرض وكيفية الصرف منه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة.

5-طلب الضمان التكميلي: ضمن هذا الإجراء فان إدارة القرض تطلب من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات ملكية الضمان وصلاحيته.

6-توقيع عقد القرض: قد يتفق الطرفان (إدارة القرض وطالب القرض) على شروط التعاقد وبنود التفاوض، وقد لا يتفقا فإنهما يقومان بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط.

---

[1] نفيسة محمد باشري، المرجع السابق، ص128.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص205-207

7-صرف قيمة القرض: بعد توقيع عقد القرض بين البنك والعميل مقدم طلب القرض يقوم البنك بوضع قيمة القرض تحت تصرف العميل.

8-سداد القرض ومتابعته: من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة القرض هو تحصيل القرض وفقا لجداول السداد المتفق عليها في عقد القرض، ولضمان متابعة عملية السداد فانه من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.

الفرع الثاني: العوامل المتحكمة في منح القروض

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك وهي[1]:

أولا :العوامل الخاصة بالعميل

بالنسبة للعميل تقوم عوامل الشخصية، رأس مال، قدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته و الضمانات المقدمة والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب فعملية تحميل المعلومات والبيانات في حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة القرض عمى اتخاذ قرار إقراض سليم.

ثانيا :العوامل الخاصة بالبنك

وتتمثل هذه العوامل في:

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين أساسين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وطلبات القروض والسلفيات لتلبية حاجات المجتمع؛
- نوع الاستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداد البنك لمنح قرض معين وعدم منحه؛
- الهدف العام الذي يسعى البنك إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة؛
- القدرة التي يملكها البنك وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان البنكي وأيضا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات الكترونية حديثة.

[1] حسن سمير عشيش، **التحميل الائتماني ودوره في ترشيد علميات الإقراض والتوسع النقدى في البنوك**، دار اليازوري لمنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن، 2010 ، ص42

ثالثا: الغرض من القرض:

1. المدة الزمنية التي يستغرقها القرض، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى يقوم بالتسديد وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل؛
2. مصدر السداد الذي يقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
3. طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض دفعة واحدة في نهاية المدة أو سوف يتم سداده على أقساط دورية وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلية؛
4. نوع الائتمان المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للاقتراض في البنك أم يتعارض معها؛.
5. مبلغ القرض ولذلك أهمية خاصة حيث أنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك أحرص في دراسته التي يمر بها خاصة أن نتائج علم سداد القرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك[1].

المطلب الرابع: معايير منح القروض

تتعرض البنوك مثل غيرها من منشآت الأعمال عند ممارسة نشاطها المرتبط بتقديم القروض إلى جملة من المعايير يتبعها أي بنك عن منحه القرض وتتمثل في:[2]

1-الشخصية: وهي العنصر الأول والأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وللشخصية التي يجب أن يتمتع بها من قدم له القرض عدة تحديدات رغم أنها تدور حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيم التي تؤثر على مدى التزاماته بتعهداته أمام البنك، فالأمانة والثقة والمصداقية وبعض خصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية، وبالتالي حجم التزامه بسداد ديونه وعادة لا تتم التفرقة بين شخصية المقترض إذا كان شخصا حقيقيا أو معنويا.

2-القدرة: أحد أهم العناصر التي تؤثر بمقدار المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك ويضمن الأهمية النسبية التي تتمتع بها عنصر الشخصية ورغم أن القدرة تحدد مقدرة المقترض في إعادة ما اقترضه من البنك إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطرة وهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض وأنه قادرا على مباشرة أعماله.

[1] حسن سمير عشيش، **المرجع السابق** ، ص42

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1998، ص142-143

3-رأس المال: وهو ما يمتلكه المقترض من ثروة أو ما يملكه من أسهم وسندات وأملاك وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير ونقصد به جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها المقترض إذ يمثل رأس المال قوة المقترض المالية.

4-الظروف: نقصد بالظروف، الظروف الاقتصادية، إلا أن الكثير منهم يناقش هذا العنصر فيتوسع ليشمل الظروف البيئية المحيطة بالمقترض ونعني بها أن الظروف هي البيئة التي يعمل بها الفرد أو المنشأة.

5-الضمان: مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة، التي يرهنها لتوثيق القرض المصرفي أو شخص ضامن ذو كفالة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليها البنك في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقترض إذ لا يشترط امتلاك المقترض لذلك الضمان، بل يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للقرض لذلك قسمت القروض بحسب ضماناتها وهناك قروض بضمان بضائع أو بضمان أوراق مالية أو بضمان محاصيل زراعية.

الشكل رقم(02): معايير منح القروض

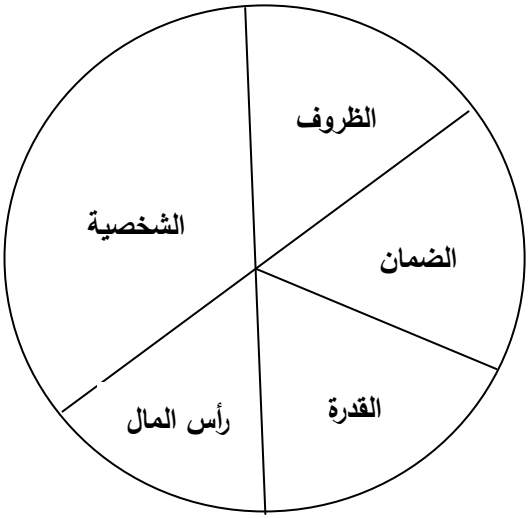

المصدر: رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، 2008، ص13

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص من هذا الفصل أن البنوك التجارية لها عدة أنشطة، بما فيها نشاط منح القروض، هذا الأخير تعطيه أهمية كبيرة ومتزايدة وهذا لتحقيق أعظم عائد، وهذا ما يؤكد بأنه لم يعد نشاط الائتمان أمرا في نطاق ضيق يعتمد على الطابع الكلاسيكي في عملية الإقراض بل تعدى الأمر إلى إعطاء أهمية كبيرة لتسيير الائتمان بطرق ووسائل حديثة من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.

ومن هنا فان عملية تسير الائتمان تضع بعين الاعتبار المخاطرة التي تعتبر جزء من القرار الائتماني، وهذا معناه أن دراسة مخاطر القروض وكيفية مواجهتها جزء من عملية تسير القروض البنكية.

الفصل الثاني

تسيير مخاطر القروض بإستخدام

القرض التنقيطي

تمهيد:

رغم ما يحققه القرض من ربحية للبنك إلا أنه يعرضه لمخاطر عديدة كخطر عدم التسديد و خطر نقص السيولة، لأن عنصر الخطر مرتبط بالمنح القرض ولا يمكن فصله أو إلغاءه، وعلى هذا الأساس تسعى البنوك دائما إلى الحيطة من المخاطر والتقليل من أثارها إلى أقصى حد ممكن ، و لذلك تعتمد على التنظيمات والتشريعات البنكية المسيرة للنشاط، وما يعرف بالقواعد الاحترازية.

ومن خلال هذا الفصل سنعرض تسيير مخاطر القروض بإستخدام القرض التنقيطي في البنوك من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية.**
- ✓ **المبحث الأول: ماهية طريقة القرض التنقيطي.**

المبحث الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

إن الوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح القروض، التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، فهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير.

المطلب الأول: تعريف مخاطر القروض البنكية وأنواعها

الفرع الأول: تعريف مخاطر القروض البنكية:

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده[1].

قبل التطرق إلى مخاطر القروض البنكية يجب أن نعرف المخاطر: المخاطرة هي" احتمال الخسائر في المواد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير ...وتدعى المخاطرة أحيانا الخطر"[2]، "فالخطر هو "ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة و عدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر، حيث يكون هذا الأخير تدهور وخسارة[3]."

تنشأ المخاطر البنكية بسبب لجوء البنك التجاري إلى تقديم القروض و الائتمان إلى الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع احتمال عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض و فوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد.

تعرف مخاطر القروض البنكية على أنها" :عدم استعادة البنك للفائدة أو أصل المبلغ المقترض أو كليهما و ينشأ هذا لعدة أسباب[4] "

---

[1] عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999 ، ص 213.

[2] طلعت اسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، القاهرة، مصر، 1999 ، ص 15.

[3] Alain.G ,**la nouvelle gestion de risque financier**, 2002, p11

[4] سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر، الأردن، 2009 ، ص 136.

و تعرف أيضا على أنها "الخسارة التي يتحملها البنك نتيجة إقراضه للأموال والتي تنتج عن احتمال عجز المقترض عن السداد [1]"

و تعرف كذلك" خطر القرض يسمى أيضا خطر عدم التسديد أو عدم القدرة على التسديد و يعتبر أهم خطر يتعرض له البنك، ينعكس عليه في شكل ضياع أمواله وذلك بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل الدين و فوائده وفقا للتواريخ المحددة[2].

. هي العقبات والصعوبات التي تواجه البنك وهو يمارس نشاطاته اليومية فالمخاطرة تمثل عدم استطاعة المقرض سداد ما عليه من ديون مما يستلزم خسارة رأس المال المقترض وتمثل هذه الخسارة بالنسبة لأي مقترض الحدث الأكثر خطورة والمبالغ الغير المسترجعة، تؤثر مباشرة على النتائج لذا يجب أن تتابع لحذر مخاطر القروض.[3]

الفرع الثاني: أنواع مخاطر القروض البنكية

هناك العديد من المخاطر تواجه البنك عند قيامه بعملية الإقراض تتمثل فيما يلي:[4]

1. مخاطر متعلقة بشخصية العميل: ترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية المتعلق بالجدارة الائتمانية للعميل مثل: أهليته وسمعته، نزاهته، التزامه والوفاء بحقوق الآخرين والمتعاملين معه في مجال نشاطه وسلوكياته الأخلاقية.

2. مخاطر عدم التسديد: في هذه الحالة البنك عرضة لمخاطر عدم التسديد وهذا راجع لتدهور الكفاءة الإدارية في إدارة العميل لنشاطه وهذا يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترحة وبالتالي تراجع القدرة الإنتاجية وجودة المنتجات التي يتخصص العميل في تقديمها نتيجة خلل في أساسيات وأساليب الإنتاج المتبعة.

3. مخاطر متعلقة بالنشاط الذي يزاوله المقترض: ترتبط هذه المخاطر بالنشاط الذي ينتمي إليه العميل وهي مخاطر مختلفة من نشاطا إلى آخر ففي الإنتاج الزراعي هناك مخاطر الظروف المناخية

---

[1] عاطف جابر طه عبد الرحيم، **تنظيم و إدارة البنوك منهج وصفي و تحليلي**، الدار الجامعي للنشر الإسكندرية، مصر، 2008 ، ص 216.

[2] حرفوش سهام وصحراوي إيمان، مداخلة بعنوان" **دور الأساليب لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من وحدة الأزمة المالية**-" الملتقى العلمي الدولي بعنوان" الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية "، سطيف، الجزائر، 2009 ، ص05

[3] منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر**، المكتب العربي للطباعة والنشر، ط4، 1999، ص44

[4] أحمد غنيم، **صناعات قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، مطبعة المستقبل، الإسكندرية، ط2، 1999، ص37.

القاسية في الإنتاج الصناعي بشكل عام، خناك مخاطر تتعلق بعدم توفر مواد الخام للإنتاج أو تغيير أذواق المستهلكين، أو دخول منافسين جدد.

4. مخاطر متعلقة بالبنك نفسه: وهي المخاطر التي تنشأ عن البنك بسبب حدوث الأخطاء أو ما شابه ذلك وهي:

. مخاطر تجميد الأموال: وهو الخطر بمقتضاه يجد البنك أمواله مجمدة لدى الغير لتواريخ استحقاقها ووضعياتها المختلفة، فقد يفتح البنك اعتمادا لأحد متعامليه والذي يمكن أن يستغل بالكامل، وبما أن هذا النوع من الائتمان يعتبر استخداما لأحد موارد البنك والتي تكلفه فوائد لأصحابها فانه في مثل هذه الحالة يعفي وضعية تجميد لأمواله.

. مخاطر السيولة: ترتبط سياسات منح الائتمان بالأداء الكلي للبنك وتساهم مجموعة من الإجراءات والقواعد المطبقة في تأثير المؤسسات الأساسية للأداء المالي للبنك، وتعتبر السيولة في مقدمتها ويمثل التوسع في الائتمان الأكثر من سنة آجال طويلة للأوراق التجارية وإبرام جدولة أو تسويات لفترات غير ملائمة لهيكل مصادر الأموال بالبنك كلها ضاغطة على السيولة.

. الخطر الإداري والمحاسبي: هو الخطر المرتبط بالعنصر البشري وقدرته على مواكبة تطور الأعمال المصرفية بإدخال التكنولوجيا المعاصرة من حيث الإجراءات الإدارية والمحاسبية وقدرته على خلق وتطوير تقنيات التسيير استخدامات موارد البنك التي تؤثر على قدرة البنك التنافسية.

5. المخاطر العامة: ويقصد بها المخاطر التي تتعرض لها القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضة ومن أمثلة هذه المخاطر ما يلي:

. مخاطر أسعار الفائدة: ويقصد بها تلك المخاطر الناتجة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة.

. مخاطر أسعار الصرف: وهي المصارف التي يتعرض لها البنك في حالة تقديمه قروض بالعملات الأجنبية كما تنتج عن بعض السياسات في الدولة على القومية للقروض الممنوحة.

. مخاطر التضخم: أن تعرض البلاد للتضخم بعد أن تم الاتفاق بين العميل والبنك على القرض سوف يترتب عن ذلك انخفاض القدرة الشرائية لأصل القرض والفوائد، وهذا ينعكس سلبا على البنك.

. مخاطر الكساد: ويقصد بها الآثار الاقتصادية السلبية التي تعصف نشاط المقترض، وبالتالي تؤثر على قدرته بالوفاء بالتزامه مع

البنك وفي حالة الكساد أيضا فان الأزمة تعم الحياة الاقتصادية بأكملها وتصيب المشروعات التجارية بنوع من الشلل في هذه الحالة تقع البنوك في ضيق نقدي شديد.

. مخاطر الطبيعة: كالزلزال، البراكين وغيرها من العوامل الطبيعية التي قد تؤثر على قدرة المنشأة على الاستمرار[1].

وبصفة عامة يمكن توضيح مختلف المخاطر البنكية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02) : أنواع المخاطر البنكية

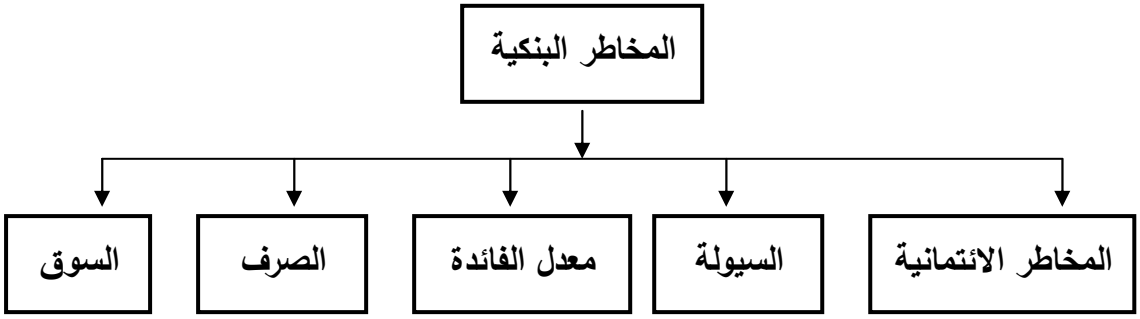

Source: Joel Bessés, **gestion de risque et gestion actif-passif des Banques**, edition DALLOZ, Paris 1995, p15.

المطلب الثاني :مصادر وأسباب مخاطر القروض البنكية

الفرع الأول: مصادر مخاطر القروض البنكية:

فالمخاطر البنكية ترجع إلى مصدرين هما:[2]

1.المخاطر النظامية: ويطلق عليها المخاطر المالية وهي تأثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق لما سيستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل زيادة حدة التضخم والتوجه نحو الحكومة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك ومع غيرها.

[1] أحمد غنيم، المرجع السابق، ص38 -39.
[2] حمزة محمد الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص167

وهي تعني:" أن البنوك تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها".

2-المخاطر الغير نظامية: وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك وتنقسم إلى:

-**التغيرات التنظيمية والإشرافية:** فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل: التزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال و وضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.

-**عدم استقرار العوامل الخارجية:** أدى استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات على اثر انهيار اتفاقية Breten Woods إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها، كما أدى إلى ابتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلف مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر البنكية[1].

-**المنافسة:** فمع تزايد أثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1979 في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي فقد اتخذت ثلاثة اتجاهات:

- **الاتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينهما سواء فيمن يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.

-**الاتجاه الثاني:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

-**الاتجاه الثالث:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

-**تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:** تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعا لدى البنوك بغية تحسين العائد على ومجوداتها من خلال الحصول على عوامل دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها.

[1] حمزة محمد الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص 168.

الفرع الثاني:أسباب مخاطر القروض البنكية

هناك وجهات كثيرة في تفسير مخاطر القروض وتحديد مصادرها وأسبابها ولقد عرفنا أن أخطار القرض أنها تنشأ بسبب حالات

العسر المالي التي يتعرض لها العميل (فرد أو شركة الأعمال)، والتي تحد من قدرته في التسديد سواء لأصل القرض أو فوائده أو الاثنين معا.

إن عدم قدرة العميل على التسديد أو التعذر عن ذلك إنما هو ناتج من عدة مسببات، فقد ترجع إلى العميل أو إلى نشاطه أو غيرها ويمكننا تحديد أسباب مخاطر البنكية كما يلي: [1]

-عوامل خارجة عن نطاق البنك(مخاطر عامة):

. تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.

. تغيرات في حركة السوق يترتب عليها أثار سلبية المقرضين.

. عوامل داخلية:

. ضعف إدارة القرض أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الذخيرة أو لعدم التدريب الكافي.

. عدم وجود سياسة افتراضية رشيدة .

. ضعف سياسات التسعير.

. ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

1-المخاطر المهنية: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة التي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع لتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

2المخاطر الخاصة: وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب لتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

. الخطر المالي: يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بالاعتماد على خبرة وكفاءة موظفي البنك.

[1] محاجبية نصيرة، **وظيفة الهندسة المالية في البنوك**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، شعبة نقود ومالية، 2006، جامعة8ماي1945، قالمة، ص157

. مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية لعدم وجود موظفين مؤهلين وذوي خبرة جيدة لدى المقترض.

. الخطر القانوني: وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع النشاط الذي تمارسه ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك مراعاتها وهي:

. النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، ذات مسؤولية،شركة تضامن،...الخ

. السجل التجاري، وثائق الإيجار والملكية.

. علاقة المسير بالمساهمين.

. خطر البلد وخطر القرض: لا يجب الخلط بين خطر البلد وخطر القرض ففي الحالة الأولى عدم ملائمة المقترض سببها هو موقعه الجغرافي لأنه يمارس نشاطه في بلد أجنبي وهو غير قادر على تسديد ديونه، أما في الحالة الثانية فان عدم الملائمة مرتبطة بالمقترض وهذا نتيجة للتدهور الحاصل في وضعيته المالية بدون النظر إلى موقعه الجغرافي، بالإضافة إلى ذلك في حالة العمليات الدولية، هناك نسبة كبيرة من المقترضين الأجانب ليسوا منظمات خاصة بل هم منظمات عمومية أو تنظيمات حكومية.

3خطر البلد والخطر السياسي: يعتبر الخطر السياسي من أحد عوامل خطر البلد لأن عدم الاستقرار السياسي لدولة ما يؤدي إلى ظهور وضعيات متعددة الخطورة بالنسبة للدائن والتي هي:

. إعادة النظر أو إعادة مفاوضات العقود.

. التأميم بالتعويض أو بدونه.

. تحديد أو منع الاستثمارات الأجنبية.

من هذه الوضعيات نلاحظ أن الديون المستحقة على الدول الغير مستقرة سياسيا ترتفع وتزداد درجة خطورتها حتى ولو تلغي هذه البلدان ديونها نجاح الخارج[1].

[1] محاجبية نصيرة، **المرجع السابق**، ص158.

المطلب الثالث: نتائج مخاطر القروض وسائل الحد منها

الفرع الأول: نتائج مخاطر القروض البنكية

وجود مخاطر القروض داخل البنوك التجارية ينتج عنه مايلي:[1]

1. تعثر التسهيلات الائتمانية: لما كان المقصود بمخاطر القروض هو مدى احتمال عدم التسديد المدين لقروضه المستحقة عليه للبنك وفق الشروط التعاقدية بين الطرفين فان تعثر التسهيلات الاقراضية هو عدم أو توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه، أي أن المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل، وأصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل، ومن المسلم به أن كافة البنوك دون استثناء حتى الناجحة منها تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة.

2. فشل البنوك: لقد أثبتت الدراسات البنكية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد البنوك الفاشلة هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الاقراضية (الرديئة) التي تقدمها هذه البنوك لعملائها، ولو أردنا أن نضع أسبابا لفشل البنوك لوجدنا أن هذه الأسباب هي نفسها أسباب تعثر التسهيلات الاقراضية.

الفرع الثاني: وسائل الحد من مخاطر القروض البنكية

تقوم البنوك بهدف حماية أموالها بتحديد الأخطار بالنسبة لكل قرض و ذلك في محاولة للتخفيف من أثارها قدر الإمكان وذلك بوضع مجموعة من الضوابط التي تحمي أموالها و ذلك عن طريق[2]:

أ- دعم أنظمة العمل: إن نجاح أي بنك في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة و تنفيذها على نحو مرضي، و تفادي أخطاء العاملين بالبنك سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة يرتين أساسا بسلامة أنظمة العمل و بمدى كفاية الرقابة الداخلية و يتحقق الوصول إلى ذلك بمراعاة الآتي :

تجزئة العمل إلى مراحل و عدم تركيز مسؤولية إنجاز عملية بكلفة حلقاتها في يد شخص واحد، الاحتفاظ بسجلات و ملفات ائتمانية منتظمة، والعمل على تجديد الاستعلامات عن المدنيين بصفة دورية و المراجعة المستمرة لمراكز المدنيين والضمانات، وضع التنظيم الداخلي على نحو يشمل اكتشاف أي خطأ أو تلاعب بطريقة تلقائية.

[1] بهية مصباح، محمود صباح، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في دراسة تحليلية**، بحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، غزة، 2008، ص88

[2] عبد المطلب عبد المجيد، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2007، ص 164.

ب – الحد من التوسع الائتماني: يؤدي التوسع الائتماني إلى تحقيق المزيد من الأرباح و بحمل في نفس الوقت مخاطر تضحية بالسيولة الواجب توافرها أو تعويض البنك لخسائر إذا لم تتوافر في بعض القروض اعتبارات الأمان، ومن ثم يتعين أن يضع لنفسه حدود لقروضه أخذا في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة و الربحية مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الأجل و متوسطة و طويلة الأجل ووضع حد أقصى للقروض التي تقدم للعميل للحد من المخاطر المرتبطة به، مع مراعاة تنويع الضمانات المقبولة للحد من مخاطرها.

ج– الحصول على الضمانات: قد يرى البنك مطالب المقترض بتقديم بعض الضمانات لتدعيم مركزه المالي، فقد يتبين أنه على الرغم من قدرة المؤسسة على تحقيق الربح و نجاحها في أعمالها إلى أن رأسمالها غير متناسب مع حجم نشاطها و من ثم يشترط البنك أن يقدم العميل ضمانا مناسبا حتى يكون جديرا بمنح القرض.

د– التأمين على الضمانات : تحاول البنوك لتفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المفترضين و التي قد تنتج عنها هلاكها أو فقدانها جزئيا أو كليا و من ثم تطالب المفترضين بالتأمين على الضمانات لصالحها، أو قيام البنك يتلك بنفسه في حالة تراخي المقترضين بإجراء التأمين و تحميل المفترض بالأقساط التي ينفعها لشركة التأمين مقابل إصدار وثيقة التأمين.

هـ– تأمين القرض: وله عدة صور يمكن إيضاح أهمها على النحو التالي: :

- **التأمين ضد إعسار المدينين:** تقوم البنوك بإقراض العملاء مقابل الفواتير و الديون المستحقة لهم من طرف عملائهم، و قد يتطلب كضمان لذلك تقديم العميل وثيقة تأمين لصالح البنك لتغطية مخاطر عدم سداد تلك الديون.
- **التأمين على الكمبيالات:** تعتبر من مهام بيوت الخصم القيام بعمليات خصم الكمبيالات وضمان دفعها في ميعاد الاستحقاق، غير أن بعض شركات التأمين قد تقوم أحيانا بإصدار وثائق تضمن بموجبها دفع الكمبيالات أو السندات الأذنية و المخصومة لدى البنك أو المقدمة له كضمان لقرض.
- **تجميع مخاطر القروض:** لما كانت البنوك تقوم بمنح القرض لبعض العملاء بما يجاوز مقدرتهم المالية نتيجة لعدم معرفة كل ينك بالتزامات عميلة اتجاه البنوك الأخرى فقد اتجهت النظم المصرفية في كثير من الدول إلى إيجاد نوع من التعاون يتمثل في إنشاء هيئة مركزية تقوم بتجميع التسهيلات التي يحصل عليها كل مقترض من الجهاز المصرفي[1].

[1] عبد المطلب عبد المجيد، المرجع السابق، ص 165.

المبحث الثاني: ماهية طريقة القرض التنقيطي

تحقيقا لرغبة البنوك في ابتكار أساليب أكثر تطورا وأكثر دقة للتنبؤ بضعف الملاءة المالية للمؤسسات المقترضة وتقليل ما يترتب عليها من قروض متعثرة ، فقد توصلت الأبحاث العلمية إلى تقنية القرض التنقيطي، والتي يمكن من خلالها الحكم موضوعيا وبصفة مباشرة على المركز المالي للمؤسسة حتى وإن تم الحصول على مؤشرات مالية تدل على سلامة المركز المالي للمؤسسة ومؤشرات مالية أخرى تدل على العكس، وسنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية القرض التنقيطي، وأهدافه، مراحل إعداده ثم نماذجه الأكثر شيوعا في العالم.

المطلب الأول: نشأة طريقة القرض التنقيطي تعريفيا و أهدافها

على الرغم من أن الطرق الكلاسيكية ساعدت البنوك كثيرا في تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض إلا أنه ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الستينات طريقة جديدة تسمى بطريقة القرض التنقيطي، إذ تعتمد في عملها على نموذج خطي يحدد لكل مؤسسة نقطة خاصة بها ليتم مقارنتها مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري قبول طلب الإقراض ورفضه.

الفرع الأول: نشأة طريقة القرض التنقيطي

لقد أولت البنوك التجارية اهتماما كبيرا للدراسات التي كانت تجرى من قبل الباحثين حول التنبؤ بعجز المؤسسات، وذلك قصد الاستفادة من نتائجها، وكانت أولاها" دراسة أجراها (Smith و Winakor سنة 1930) حيث قاما بتحليل النسب المالية لتسع وعشرين شركة أفلست بتحديد اتجاه متوسطات إحدى وعشرين نسبة خلال عشر سنوات قبل الإفلاس . وقد استنتجا أن أكفأ نسبة يمكن استخدامها في التنبؤ بعجز المؤسسات هي نسبة رأس المال العامل إلى مجموع الأصول، ثم تلتها دراسة قام بها (Fitz Patrick سنة 1932) على عينة مكونة من 20 شركة أفلست خلا الفترة (1920 – 1929) واستنتج أن جميع النسب المستعملة تنبأت بفشل الشركات.

حيث أخذت طريقة القرض التنقيطي من نتائج تلك الدراسات كنقطة انطلاق لها، وكان أول ظهور لها في سنوات الستينات وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قام كل من Breaver 1966 E.I.Altman سنة 1968 بإعداد نماذج تعمل على الفصل بين المؤسسات السليمة من والمؤسسات العاجزة معتمدين في ذلك على مبدأ التحليل التمييزي[1].

[1] الأخضر عزي وآخرون، "محاولة تطبيق أسلوب القرض التقطي لتقدير مخاطر القروض البنوك الجزائرية، مجلة الحكمة الدراسات الاقتصادية، العدد 1، 2013، ص3.

ثم تليها دراسة أيدمستر Edmister" سنة 1972، وبعد نجاح هذه الطريقة اتسعت رقعتها الجغرافية إلى الدول الأوروبية، وبالضبط إلى فرنسا حيث قام كولنجس Collonges" بأبحاث حول طريقة التنقيط سنة 1977، ثم تليها أعمال كونان Conan" و "هولدر Holder' سنة 1979، ونظرا لملائمة هذه الدراسات مع متطلبات البنوك فقد ظهرت دراسات بالبنوك كالنماذج المعتمدة في البنك الفرنسي[1].

وعلى الرغم من أن طريقة القرض التنقيطي استخدمت لأول مرة في سنوات 1960 في الولايات المتحدة الأمريكية USA، إلا أن أصولها (جذورها) تعود في الواقع إلى أوائل القرن العشرين، عندما نشر John Moody أول مقياس لتصنيف سنداته التجارية (الالتزامات التجارية). لفترة وجيزة، سنقدم التواريخ ال10 الرئيسية للقرض التنقيطي في الجدول أدناه.

الجدول رقم (01): تاريخ القرض التنقيطي في 10 تواريخ.

التاريخ	الحدث
2000 ق.م	أول إستخدام للإئتمان عند الآشورين، وبابل ومصر
1851	أول استخدام للتنقيط (التصنيف) الائتماني من طرف جون بزانستريت John Bradstreet "، من أجل تجاره الطالبين للاشمان في الولايات المتحدة الأمريكية
1909	قام 'John Moody" بنشر أول مقياس لتصنيف السندات التجارية المتداولة في السوق في الولايات المتحدة الأمريكية.
1927	أول «credit bureau الذي تم إنشاؤه في ألمانيا
1941	قام "ديفيد بوراند David Durand (أستاذ التسيير في MIT**) بكتابة تقرير والذي يقترح فيه الرجوع إلى الإحصاءات من أجل المساعدة في اتخاذ القرار الائتماني في الولايات المتحدة الأمريكية.
1958	أول تطبيق ل Scoring من طرف الاستثمارات الأمريكية
1967	قام ألتمان Altman" بإنشاء «Z–Score» انطلاقا من تحليل التمايز المتعدد
1995	شركة التأمين للرهن العقاري ل " فريدي مالك Freddy Mac" وفاني ماي Fannie Mae" تتبنى طريقة القرض التنقيطي في الولايات المتحدة الأمريكية
2000	قام 'Moody بإدخال حساب الخطر التنقيط النسب المالية (Financial ratio scoring – FRS)
2004	توصى بازل II باستخدام طرق إحصائية التنبؤ بخطر الائتمان.

Source: Fred Ntoutoume, "**Methodes Statistiques et Econometriques Scoring du risque de crédit des PME par la modélisation statistique et l'intelligence artificielle chez I'UMECUDEFS**: Mémoire de fin d'études pour l'obtention du diplôme de Master2 Professionnel, Université 'Cheikh Anta Diop' de Dakar, 2007, P 6.

[1] الأخضر عزي وآخرون، المرجع السابق، ص3.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (.....) أن طريقة القرض التنقيطي تطورت تدريجيا عبر الزمن منذ ظهورها لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن أصبحت الآن شائعة الاستعمال، إن لم نقل أنها أصبحت وإلى حد ما تقليدية إذا ما قورنت ببعض التقنيات الحديثة الأخرى التي أصبحت تشكل حقلا منافسا لها مثل التقنيات التي أفرزتها الأنظمة الذكية كالشبكات العصبية والأنظمة الخبيرة.

الفرع الثاني: تعريف القرض التنقيطي

تعد طريقة التنقيط إحدى الأساليب الإحصائي ة التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة مخاطرة القرض والتي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض أو عدم منحه.

وبصفة عامة يمكن تعريف طريقة القرض التنقيطي بأنها طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون تعبر عن درجة ملاءمته المالية ، فهي" إذن من طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة، إذ أنها تساعد مؤسسة الإقراض على تخفيض، مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم" [1].

كما تعرف طريقة القرض التنقيطي "أنها طريقة تعتمد في عملها على نموذج خطي يحدد لكل مؤسسة نقطة خاصة بها ليتم مقارنتها مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري قبول طلب الإقراض وفرضه[2]".

وتعتمد هذه الطريقة بشكل كبير على تقنية إحصائية تتمثل في التحليل الخطي التمييزي،الذي يعمل على التصنيف بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، ولا يمكن لهذا التحليل أن يعمل دون إعداد نموذج النتائج عن معالجة قاعدة واسعة من المعلومات لعينة من المؤسسات، على أن يكون حجم تلك العينة كبيرا بالشكل الكافي . حيث يتم استخراج المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية للمؤسسة من بين المتغيرات الكلية المدروسة .مع ترجيح المتغيرات المستخرجة بمعاملات حسب درجتها التمييزية وذلك بهدف الحصول على علاقة خطية تمكن من تحديد لكل مؤسسة، ثم توضع تلك النقطة في سلم للتنقيط لمقارنتها مع (z) النقطة النهائية النقطة الحرجة لهذا السلم و المحسوبة مسبقا . ومن هذه المقارنة يسهل على البنك اتخاذ قرار منح القرض للزبون من عدمه، وهو ما يجعل طريقة التنقيط كوسيلة تساهم في عملية اتخاذ القرار في البنك.

[1] Mohamed Touati Tliba **, Revue des sciences commerciales et de gestion n°1-ESC**, 2003, P 75.

[2] محمد عبادي، **القرض التنقيطي و تحليل الشبكة العصبية الاصطناعية، مجلة الدراسات الاقتصادية**، العدد الخامس، جامعة الوادي،2012 ، ص03.

القرض التنقيطي هو مجموعة من نماذج القرار وتقنياتها الأساسية التي تساعد المقرضين في منح الائتمان الاستهلاكي، وتقرر هذه التقنيات من سيحصل على الائتمان ،وكم الائتمان الذي يجب أن يحصل عليه، وما هي الاستراتيجيات التشغيلية التي ستعزز ربحية المقترضين للمقرضين[1].

الفرع الثالث: إستعمالات وأهداف طريقة القرض التنقيطي

أما عن أهداف القرض التنقيطي فيمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للقرض.
- ✓ تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن .
- ✓ التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات[2].

المطلب الثاني: استعمالات القرض التنقيطي ومراحل إعداده

الفرع الأول: استعمالات القرض التنقيطي

تهتم منظمات القرض كثيرا بطريقة القرض التنقيطي، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية، علاوة على أنها تستعمل في الحالات التالية[3]:

1- حالة القروض الموجهة للأفراد:

يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

---

[1] Hussein A. Abdou, John Pointons, **Credit scoring, Statistical techniques and Evaluation criteria: A Review of the literature, intelligent systems in accounting finance and Management**, university of Salford , 2011.P3.

[2] جغفري حياة وقاسم مليكة، **تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري الوكالة 07 – بالبويرة** -، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015، ص 48.

[3] ylvie de Conssergues, La banque : structure, Marché, gestion, édition DALLOZ ,Paris 1996,p 173.

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

2- حالة القروض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها[1].

الفرع الثاني: مراحل إعداد نموذج التنقيط

هناك مرحلتان أساسيتان لإعداد دالة التنقيط وهما[2]:

1- المرحلة الأولى:

تتمثل في أخذ عينة من الملفات لزبائن لهم نفس الصفات وفق إحدى طرق أخذ العينات نذكر منها:

- المعاينة البسيطة العشوائية.
- المعاينة النظامية .
- المعاينة العنقودية.

لحساب دالة التنقيط Fonction score لا بد من وجود ثلاث عينات :

- عينة التحليل :هده العينة تستعمل التحليل للمعطيات وإعداد النموذج و حساب دالة التنقيط.
- عينة الإثبات :هده العينة نستطيع من خلالها التحقق من النتائج المتحصل عليها وهذا لنفس المرحلة .

[1] مزياني نور الدين و بلال بوجمعة و زرزار العياشي، **أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك**، الملتقى الوطني السادس استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الائتمانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة،2016، الجزائر ،ص 8.

[2] محمد عبادي، **المرجع السابق** ، ص 19.

- عينة التدقيق :تسمح هذه العينة من استعمالها بمراقبة فعالية النموذج في مرحلة لاحقة.

2- المرحلة الثانية :

في هذه المرحلة نقوم بتصنيف الزبائن إلى مجموعتين : جيدة و سيئة

حيث نعرف الزبون الضعيف على انه ذلك الزبون الذي سبق له أن تعرض إلى خسارة أو عدم التسديد في الآجال المطلوبة ا والى متابعة قضائية .

ونعرف الزبون الجيد على انه ذلك الزبون الذي لم يسبق له أن تعرض إلى خسارة أو عدم الدفع في الآجال المطلوبة ا والى متابعة قضائية ،و بصفة عامة فان دالة التنقيط يتم إعدادها انطلاقا من التحليل التمييزي DISCRIMINANTE ANALYSE

لجملة المعطيات المتاحة و الذي يسمح باختيار عدد من المتغيرات لتشكيل أحسن توليفة خطية في شكل دالة تعطي كل زبون علامة و نرمز لهذه الدالة بالرمز Z .

و تكتب كما يلي :

$$Z=\sum_{i=1}^{n} \alpha i \; .Ri + B$$

حيث/

αi المعاملات المرتبطة بالنسب Ri (معاملات الترجيح)

Ri النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية.

B حد ثابت

و عليه فان دالة التنقيط (Z) تكون على شكل معادلة خطية و نتحصل على أحسن خط مستقيم وأفضل توفيقة خطية تفصل بين الزبائن الجيدين و غير الجيدين باستعمال التحليل التمييزي الذي يسمح باختيار المتغيرات التفسيرية (النسب المالية Ri)حيث أن معيار قبول المتغير التفسيري هو قوة الارتباط مع المتغير التابع الذي يمثل الظاهرة المدروسة[1].

[1] محمد عبادي، **المرجع السابق** ، ص 22.

المطلب الثالث: نماذج التنقيط الأكثر شيوعا في العالم

الفرع الأول: الدراسات الأمريكية (نموذج التمان):

طور ألتمان نموذجه مستخدما النسب المالية ومعتمدا على التحليل التمييزي المتعدد واستطاع من خلال هذا النموذج[1] التمييز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة في قطاع الصناعة ويتكون النموذج من 5 نسب مالية واستطاع التوصل إليها من خلال تطويره لثلاثين نسبة مالية تكتب على الشكل التالي:

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.999X_5 - 2.675$$

حيث:

X1: رأسمال العامل | مجموع الأصول؛

X_2: احتياطات | مجموع الأصول؛

X_3: الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول؛

X_4: الأموال الخاصة | مجموع الديون؛

X_5: رقم الأعمال خارج الرسم | مجموع الأصول.

ويمكن تلخيص هذه النسب في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): متغيرات نموذج ألتمان

رقم النسبة	تعين النسبة	معامل النسبة
X1	رأسمال العامل / مجموع الأصول.	+0.012
X2	احتياطات / مجموع الأصول.	+0.014
X3	الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول.	+0.033
X4	الأموال الخاصة / مجموع الديون.	+0.006
X5	رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول.	+0.999
	الثابت	-2.675

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق ذكره.

[1] جغفري حياة وقاسم مليكة،**المرجع السابق**، ص 96.

حيث: Z هي النقطة التمييزية:

إذا كان: $Z \geq 2.67$ فإن المؤسسة في حالة جيدة (سليمة)؛

إذا كان: $Z \geq 1.81$ فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس (عاجزة)؛

أما إذا كان:

$2.67 > Z > 1.81$ حالة المؤسسة غير متأكد منها[1].

الفرع الثاني: نموذج كونان وهولدار Conan & Holder (1979) وبنك فرنسا.

1- نموذج كونان وهولدار Conan & Holder (1979)

وجد هذا النموذج سنة 1979 من طرف Conan & Holder حيث تسمح بالتوقع بعجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لقطاع النشاط التي تنتمي إليه، وضعت دالة متكونة من 5 متغيرات، تعبر عن نسب مالية (من بين عينة تضم 50 نسبة مالية على النحو التالي:

$$2 = 0{,}24\ R_1 + 0{,}22\ R_2 + 0{,}16\ R_3 - 0.87\ R_4 - 0.1\ R_5$$

حيث:

R_1: الفائض الإجمالي للاستغلال | مجموع الديون؛

R_2: الأموال الدائمة / مجموع الميزانية؛

R_3: قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة | مجموعة الميزانية

R_4: مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم؛

R_5: مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

وهذه النسب يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

[1] Edwars I. Altman, **Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Edward Bankruptcy**". Journal of Finance, September. 1968. P: 9-10.

الجدول رقم (03): متغيرات نموذج كونان وهولدار Conan et Holder

رقم النسبة	تعيين النسبة	معامل النسبة
R1	الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الديون.	+0,24
R2	الأموال الدائمة / مجموع الميزانية.	+0,22
R3	قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة / مجموعة الميزانية.	+0,16
R4	مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم.	-0,87
R5	مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.	-0,1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق ذكره.

وعليه يتم الحكم كما يلي:

Z < 4: يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز اكبر من 65 %.

Z > 9: يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز اقل من 35 %.

$4 \leq Z \leq 9$ يعني أن المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز مابين 65 % و 35 %[1].

يمكن تمثيل دالة Scoring في سلم للقيم كما يبرزه الشكل التالي:

[1] قاسمي آسيا، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009، ص 75.

الشكل رقم (03): دالة كونان وهودار في سلم تنقيط

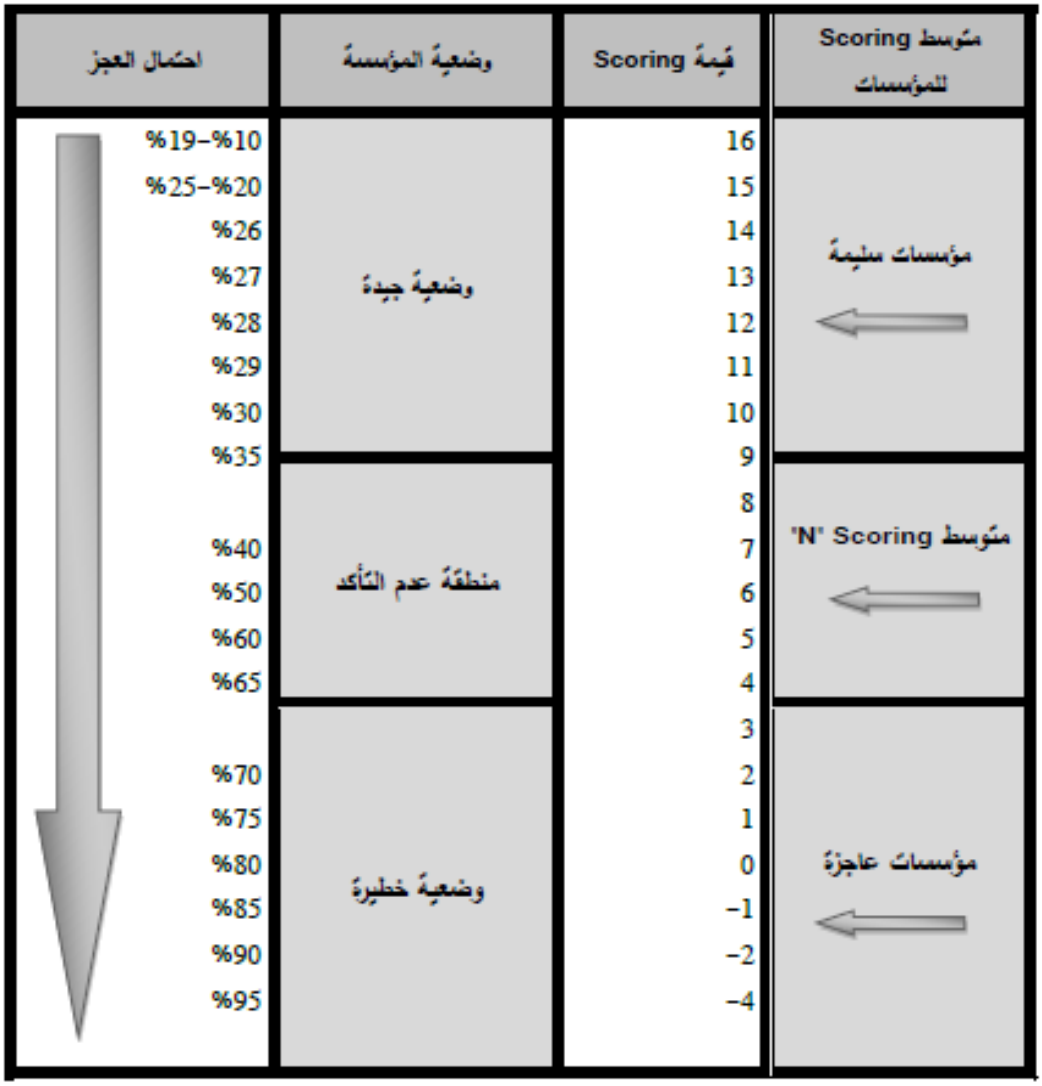

المصدر: بلوطار مهدي، **محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ Scoring** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة منتوري قسنطينة، 2003 ، ص .91

2- نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا (1983).

تم إعداد هذا النموذج سنة 1983 من خلال عينة من المؤسسات الصناعية حيث تم الاعتماد في التحليل على 8 نسب مالية تم اختبارها من بين 19 نسبة عالية وقد كانت الدالة كما يلي:

$$Z= -1.255\ Y_1 + 2.003\ Y_2 - 0.824\ Y_3 + 5.221\ Y_4 - 0.689\ Y_5 - 1.164\ Y_6 + 0.706\ Y_7 + 1.408\ Y_8 - 85\ .44$$

حيث:

Y1: مصاريف مالية / النتيجة الاقتصادية الإجمالية؛

Y_2: أموال دائمة / إجمالي الاستثمارات + احتياجات رأس المال العامل؛

Y_3: قدرة التمويل الذاتي / إجمالي المديونية

Y_4 : الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم؛

Y_5: ديون تجارية | مشتريات خاضعة للرسم؛

Y_6: التغير في القيمة المضافة (ن – (ن–1)) / القيمة المضافة (ن – 1)؛

Y_7: أشغال قيد الإنجاز + حقوق الزبائن – تسبيقات على الزبائن / إنتاج الدورة؟

Y_8: أصول ثابتة / القيمة المضافة.

والجدول الموالي يلخص تصب هذا النموذج كما يلي:

الجدول رقم (04): متغيرات نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا

رقم النسبة	تعين النسبة	معامل النسبة
Y1	مصاريف مالية / النتيجة الاقتصادية الإجمالية.	-1.255
Y2	أموال دائمة / إجمالي الاستثمارات + احتياجات رأس المال العامل.	+2.003
Y3	قدرة التمويل الذاتي / إجمالي المديونية.	-0.824
Y4	الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم.	+5.221
Y5	ديون تجارية / مشتريات خاضعة للرسم.	-0.689
Y6	التغير في القيمة المضافة (ن – (ن–1)) / القيمة المضافة (ن – 1).	-1.164
Y7	أشغال قيد الانجاز + حقوق الزبائن – تسبيقات على الزبائن / إنتاج الدورة.	+0.706
Y8	أصول ثابتة / القيمة المضافة.	+1.408
	الثابت	-85. 44

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق ذكره.

وقاعدة التصنيف تكون كما يلي:

إذا كان: $Z < -0.250$ فإن المؤسسة غير جيدة أي مدين ذو خطر مرتفع باحتمال عجز قدره87.2%. إذا كان: $-0.250 \leq Z \leq 0.125$ فإن المؤسسة مشكوك فيها أي مدين تحت الرقابة باحتمال عجز قدره 46.3 %.

إذا كان: $Z > 0.125$ فإن المؤسسة مشكوك فيها أي مدين تحت الرقابة باحتمال عجز قدره[1] 21.8%.

الفرع الثالث: تحميل الشبكات العصبية الاصطناعية

وهي تقنية مستوحاة من تنظيم العقل البشري و كيفية أدائه، حيث أنها تسمح بتخزين المعلومات من التجارب السابقة و استعمالها لحل مشاكل جديدة، تم بناء أول نموذج للشبكات العصبية الاصطناعية سنة 1943 من قبل (M Colloch) و (Walter pits) و رغم بساطته إلا أنه استطاع بناء بعض الدوال المنطقية التي يمكن للخلية الواحدة أن تقوم بتنفيذها، و تواصلت الأبحاث في هذا الشأن إلى أن تم اكتشاف أول شبكة عصبونية على شكلها الحالي من طرف كل من (Wisard Stonham et Wikie) سنة 1980 و سميت بشبكة wisard و منذ ذلك الحين و هي تستخدم في مجالات عدة من بينها المالية.

و تتمتع طريقة التحليل العصبوني بعدة مزايا، كما أن لها عدة عيوب نذكر بعض منها[2] :

أولا: مزايا طريقة التحليل العصبوني:

- يتمكن من إيجاد العلاقات الغير خطية بين المتغيرات و أخذها بعين الاعتبار في إعطاء النتائج؛
- سهل الاستخدام و يوفر الجهد والوقت اللازمين للتحليل حيث لا يتطلب كفاءة في الرياضيات و الإعلام الآلي أو الإحصاء؛
- لا تؤثر قلة المعطيات كثيرا على نتائج التحليل العصبوني.

ثانيا: عيوب طريقة التحليل العصبوني:

- الشبكة تكتشف بنفسها العلاقة بين المتغيرات و لا تبين كيفية استخراجها أو العناصر التي استخدمت لتفسير تلك المتغيرات؛
- كثرة التحويلات على المتغيرات (تحويل توزيعها من الطبيعي إلى التحويل اللوغاريتمي) الأمر الذي يتسبب في ابتعاد نتائج تلك المعالجة عن الأرقام الحقيقية لها.

[1] قاسمي آسيا، **المرجع السابق**، ص 79.
[2] شيباني هناء، **دور طريقة التنقيط في منح القروض البنكية دراسة مقارنة بين نماذج التعثر المالي حالة العرض الشعبي الجزائري**، شهادة ماستر ، ص ص 73-76.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي

تعتمد طريقة القرض التنقيطي على مجموعة من المزايا والعيوب ودورها في إدارة المخاطر البنكية :

الفرع الأول: مزايا طريقة القرض التنقيطي

تتميز طريقة التنقيط بمجموعة من المزايا أهمها:

أولا: مزايا القرض التنقيطي:

- السرعة بالنسبة للمقرض والمقترض بحيث تسمح للمقترض بالمعالجة والتحليل في ظرف زمني قصير وبالتالي اتخاذ القرض من عدمه في حين يستفيد الزبون من ذلك أيضا حيث يوفر عليه زمن إضافي للبحث عن مصادر تمويل أخرى.
- البساطة: فهي تختلف عن الطرق الكلاسيكية حيث يتم تعويض معطيات المؤسسة في النموذج ثم نحسب النقطة ونتخذ القرار على أساسها.
- أداة لاتخاذ القرار، حيث تتخذ القرارات الخاصة بمنح القرض على أساس المتحصل بطريقة التنقيط، كما تكون هناك لا مركزية في اتخاذ القرار.
- أداة للمراقبة: حيث يمكن للنموذج مراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي مؤسسة وذلك من خلال إعادة دراسة المتغيرات الموجودة في النموذج على عكس الطرق الكلاسيكية التي تستدعي إعادة دراسة الملف بأكمله.
- تخفيض تكاليف الدراسة وتحسين نوعية الخدمات: فطريقة القرض التنقيطي تسمح بربح الوقت من جهد وبذل الجهد من جهة أخرى، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف دراسة ملفات الزبائن.
- تقليص المعلومات المستخدمة وهذا من خلال اعتمادها على أدوات الإعلام الآلي.

الفرع الثاني: عيوب طريقة القرض التنقيطي

على الرغم من وجود مجموعة من المزايا تتصف بها طريقة القرض التنقيطي، إلا أنها توجد مجموعة من العيوب أهمها[1]:

- يجب أن تكون العينة المدروسة كبيرة.
- المعطيات القاعدية يجب أن تكون دقيقة ومتجانسة.

[1] N.van praage, **le crédit management et le crédit scoring Ed**, économie, paris, p 44.

- مرحلة العمل يجب أن تكون طويلة وذلك من أجل التمكن من معرفة تطور عمل المؤسسة وقياس المؤشرات.
- اختيار النسب الأكثر ملائمة يؤدي بالتحليل الإحصائي إلى إنقاص المعلومات القاعدية، وبالتالي لا يؤخذ بعين الاعتبار ظواهر الملاحظة.
- دالة score المؤلفة لها فترة محددة معينة في إطار اقتصادي، مالي، سياسي محدود.
- دالة score ليس دائما موثوق منها ففي بعض الحالات يجب القيام بدراسة معمقة.
- الطرق الرياضية والإحصائية جد معمقة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مفهوم القروض وأهميتها في البنوك التجارية وكذا إلى مفهوم ودور إدارة المخاطر البنكية من تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف وتسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف رئيسي هي قاس المخاطر البنكية من أجل مراقبتها وليس إلغائها نهائيا ونظرا لأهمية إدارة المخاطر البنكية يتعين على البنك تطبيق مجموعة من المبادئ التي تساعده على التحكم في إدارة المخاطر البنكية ويجب أن تشمل عملية إدارة المخاطر البنكية على مجموعة من العناصر، في حين أن القرض التنقيطي الذي يعد من أهم الطرق الحديثة في إدارة المخاطر البنكية فهو يتميز بالسرعة في التحليل والقدرة على معرفة المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، وهذا يتم بواسطة خطوات ومراحل تطبيقه ومن ثم اتخاذ قرار بمنح القرض أو رفضه، فبالرغم من أهمية هذه الطريقة ونجاعتها إلا أنها مازالت فيها بعض النقائص وعليه فإن عملية منح القرض لا تخلو من المخاطر، فمهما بلغت درجة فعاليتها فإنه لا يمكن إلغاء المخاطرة نهائيا، إنما تقليلها إلى أدنى حد ممكن.

ولكن هل عملت الجزائر على مجاراة التطورات الحاصلة في هذا المجال وهو الأمر الذي ستتعرف عليه لاحقا من خلال عرض تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس 822.

الفصل الثالث

دراسة حالة لطريقة القرض التنقيطي

بوكالة BADR

سوق أهراس –822–

تمهيد

إن البنك الفلاحة والتنمية الريفية واحدة من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الخارجي والداخلي رغم كونه فتيا مقارنة بعض البنوك الأخرى، وبعد تطرقنا في الجانب النظري من الدراسة سنحاول في هذا الفصل التطبيقي تطبيق طريقة القرض التنقيطي على واقع أحد البنوك التجارية الجزائرية " بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس" وأهم الخطوات التي تطبق داخل الوكالة، وكذلك سنحاول تطبيق النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي التي سبق التطرق إليها وهذا لتصنيف المؤسسات إلى سليمة أو عاجزة بغرض تقدير خطر عدم سداد القرض بالبنك، وتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاث الآلية:

- **المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس –822–.**
- **المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض بنكي عقاري باستخدام طريقة SCORING بالوكالة.**
- **المبحث الثالث: تطبيق لبعض لنماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي.**

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس – 822 –

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل الحكومة التي تهدف إلى تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، كما يعد من البنوك الأكثر انتشار على المستوى الوطني، وسيتم التعرف على البنك من خلال جملة من المطالب نوجزها على النحو التالي:

- **المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR– الأم**
- **المطلب الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس – 822 –**
- **المطلب الثالث: تطور نشاط سوق أهراس – 822 –للفترة 2015–2020**

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR– الأم

شهد النظام البنكي الجزائري عدة تطورات عبر العديد منه المراحل نتج عنها قيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر احد اكبر البنوك التجارية المعتمدة في الجزائر.

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– الأم

بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي، انشأ بتاريخ 17 جمادى الأولى 1402هـ الموافق لـ: 13 مارس 1983 وفقا للمرسوم رقم: 82–106، مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تكون في بداية مشواره من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وأصبح اليوم يتضمن 291 وكالة و31 مديرية جهوية، وفي ماي 1986 تحول إلى مؤسسة عمومية اقتصادية في شكل شركة ذات أسهم برأس مال يقدر ب 2.200.000.000 دج، مقسم إلى 22000 سهم بقيمة 100.000 دج للسهم وقسم رأس مالها إلى أربعة أجزاء[1]:

- 35% صناعة وزراعة غذائية.
- 35% سلع تجهيزية.
- 20% صناعة متنوعة.
- 10% خدمات متنوعة.

ومن جهة أخرى وبموجب قانون 90–10 المؤرخ في 14 افريل 1990، والذي أعطى اكبر استقلالية للبنك، وبعد إلغاء نظام التخصص سنة 1986، فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكغيره من البنوك، عمد إلى توسيع نشاطه في المجال المالي، ويقدر حاليا رأس ماله 3.300.000.000 دج، ويبلغ مجموع تعاملاته الاقتصادية والبنكية 5، 8 مليار دولار، ويغطي 30% من التجارة الخارجية، ويشمل حوالي 7000 موظف، ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، صنف بنك البدر من طرف مجلس

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488-، بتاريخ: 2020/01/14، الساعة: 10:00

قاموس البنوك (Bankes Almach) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وفي المركز 668 ترتيب البنوك العالمية من بين 9100 بنك مصنف[1].

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأربعة مراحل أساسية، أبرزها:

أ/ المرحلة الأولى (1982–1990)

كان هدف البنك فرض وجوده ضمن العالم الريفي، فقام بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الطبيعة الفلاحية، وبذلك اكتسب البنك سمعة جيدة ومكانة عالمية في القطاع الزراعي، قطاع الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية الفلاحية.

ب/ المرحلة الثانية: (1990–1999)

تميزت هذه المرحلة بصدور قانون 90–10 القاضي بإلغاء تخصص البنوك الشيء الذي مكن بنك الفلاحة والتنمية الريفية من توسيع مجالات نشاطه خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إبقاءه على نشاطه في المجال الفلاحي، وتميزت هذه الفترة بإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي إلى البنك.

- **سنة 1991:** تم تطبيق نظام (SWIFT) لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.
- **سنة 1992:** وضع برنامج (SYBU) لتطبيق عمليات التجارة الدولية للقيام بالعمليات البنكية من تسيير القروض وتسيير عمليات الصندوق، وتسيير مودعات الفحص عن بعد لحساب الزبائن.
- **سنة 1993**: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.
- **سنة 1994**: استخدام بطاقة السحب والتسديد لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- **سنة 1996:** إدخال عملية الفحص السلكي (ELETRAITMON) في فحص وانجاز العمليات البنكية عن بعد في الوقت الحقيقي.
- **سنة** 1998: تشغيل بطاقات السحب مابين البنوك (CIB).

ج/ المرحلة الثالثة (2000–2002)

شهدت هذه الفترة عدة انجازات من طرف البنك من اجل بعث نفس جديدة في مجال الاستثمارات المنتجة حتى يساير نشاطها ومستوى مردود قواعد السوق، حيث رفع بنك بدر في إطار تدخله في تمويل الاقتصاد حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

كما رفع من مستوى معاوناته للقطاع الفلاحي، وقام في إطار مسايرته للتحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة بوضع برنامج خماسي فعلي، يرتكز على عصرنة البنك وتحسين الخدمات.

ونتجت عن هذه الانجازات في الفترات التالية[2]:

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس -822- ، بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

[2]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس -822- ، بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:0000

- **سنة 2000**: القيام بإحصاء دقيق لنقاط ضعف وقوة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ووضع مخطط لمسايرة المعايير الدولية.
- **سنة 2001**: تم إحداث تطهير في الميدان المحاسبي والمالي، بالإضافة إلى إعادة النظر وتقليل الوقت، وتخفيف الإجراءات الإدارية والنقدية المتعلقة بملفات القروض لمدة تتراوح من 20 إلى 90 يوما سواء بالنسبة لقروض الاستغلال أو بالنسبة لمكان التسليم لغرض الدراسة، كما قام بإدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى الحسابات المركزية، بالإضافة إلى تعميم شبكة (MEGA–PAGE) على الوكالات والمنشآت المركزية.
- **سنة 2002**: دراسة مشروع "البنك الجالس"، وتدعيم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج "SYBU" كزبون مقدم للخدمة "CLIENT SERVEUR".
- **المرحلة الرابعة (2003–2008)**: تحسين مشروع بنك جالس بخدمات مشخصة عبر جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

ثالثا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل أهم المهام التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ما يلي:

- تلقي الودائع الفورية والمؤجلة سواء من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.
- قيام البنك بعمليات مصرفية خاصة بالقرض والصرف والخزينة التي أعماله قصد تسيير أموره.
- القيام بمنح الأشخاص الطبيعيين والمعنويين القروض والتسبيقات على السندات العمومية والقروض القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل.
- تقديم المساعدة المالية للمهن الفلاحية والمهن المرتبطة أعمالها بأعمال الهياكل الصناعية والتجارية.
- تمويل عمليات التجارة في حدود الإمكانيات.
- الاكتتاب واستئجار وشراء جميع السندات والسفتجات الخاصة بالعمليات الفلاحية والحرفية والتقليدية والزراعية.

رابعا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إعادة تنظيم الجهاز الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي.
- إشراك الزراعة في التراكم الوطني وتنمية نصيبها في مجال الانتاج الوطني.
- توسيع الأراضي الزراعية وتحسين جودة الخدمات.
- جلب اكبر عدد ممكن من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم.

– فتح المزيد من الوكالات على المستوى الوطني، سعيا لكسب مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي الجزائري[1].

خامسا: مصادر تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال القيام بمهامه على أكمل وجه، ولتحقيق أهدافه المسطرة، فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يستعمل كل الوسائل المنقولة وغير المنقولة، التجارية والمالية التي بحوزته، وتنص المادة 25 من المرسوم 82–106 والمتعلقة بمصادر بنك الفلاحة والتنمية الريفية. أن هذه الأخيرة تتكون من:

– رأس المال البنك الأساسي المقدر ب 3.000.000.000 دج.
– الودائع الفردية والمحدودة الأجل المحصل عليها من الزبائن.
– تسبيقات الخزينة المخصصة لتمويل برامج التنمية.
– القروض الممنوحة من طرف البنك المركزي بتطبيق سعر إعادة الخصم

سادسا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

– يخضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية للنظامين المركزي واللامركزي، فالأول تمثله المديرية الموجودة تحت إدارة رئيس مدير عام، بمساعدة مديرين مركزيين، بالإضافة إلى أقسام تضم كل منها عدة مديريات تحت سلطة رئيس قسم ومهمتها الإشراف على مختلف العمليات البنكية.
– أما اللامركزية فتتمثل في فروع البنك الممتدة عبر التراب الوطني، تقوم بالإشراف والعمل على التسيير الحسن للوكالة عبر النطاق المحدد لها، أما الوكالات فهي الخلية القاعدية لنشاطات البنك وهذا التوزيع الشامل لفروع التنمية الريفية عبر مختلف مناطق الوطن، والغرض منه هو تحقيق تنمية شاملة وأيضا تقديم خدمات مختلفة من إقراض وغيرها لجميع المواطنين.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والريفية –BADR– الأم[2]:

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس -822- ، بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00
[2]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس -822- ، بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR–

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس –822– بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

المطلب الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية سوق أهراس – 822 –

تعتبر الوكالة الخلية التنفيذية لأنشطة البنك حيث يتم من خلالها تقديم كافة الخدمات البنكية للعملاء، ومنه سوف يتم دراسة الماهية الشاملة للوكالة بالإعتماد على جملة من النقاط كالتالي:

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية سوق أهراس – 822 –

أنشئت وكالة سوق أهراس – 822 –المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 13 مارس 1982، المؤرخ في مارس 1982، وهي الممثلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية سوق أهراس، كونها وكالة رئيسية للفرع الجهوي 031 أو ما يسمى بالمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي تقع في حي "نهج 01 نوفمبر 1945" وهو مكان إستراتيجي، إذا يتوسط معظم المرافق العمومية في المدينة و سوق أهراس – 822 –يتفرع منها 6 وكالات أخرى وهي:

- الوكالة الواقعة وسط المدينة رقم 822.
- وكالة طاورة رقم 831.
- وكالة سدراته رقم 833.
- وكالة مداوروش رقم 834.
- وكالة المراهنة رقم 835.

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية سوق أهراس – 822 –

تتمثل مهام الوكالة في:

- القيام بالعمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن.
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن.
- السهر على استمرار وإعلام وتكوين الموظفين.
- منح القروض والضمانات المطلوبة وضمان متابعة تحقيقها.
- السهر على رفع مردودية الخزينة.
- تنظيم جميع العمليات البنكية في إطار القانوني.
- العمل على مواكبة الإصلاحات البنكية والنقدية الحاصلية.

ثالثا: امتيازات بنك الفلاحة والتنمية الريفية سوق أهراس – 822 –

ومن المعروف أن البنوك التجارية تشترك جميعها في مجال واحد، وهو العلاقات الحالية والمصرفية وعليه تعرض الوكالة العديد من الامتيازات أبرزها:

- التقديم المنتظم لبيانات تسليم طلبات منح القروض، وهو ما يفرض سرعة دراستها وتحليلها.
- سرعة تنفيذ العمليات البنكية من سحب، إيداع وتحويل[1].

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس -822- ، بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

- الاعتماد على الموزعات الآلية للأوراق النقدية لتسهيل العمليات البنكية، وكذا سرعة تنفيذها.
- تقليص زمن دراسة طلبات منح القروض.
- تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني جد قصير.
- انجاز بعض الخدمات المصرفية عبر شبكات الانترنت، حيث يتاح للزبائن معرفة أرصدتهم وكذا الاطلاع على معلومات تهمهم.
- ظهور وظيفة المكلف بالزبون الذي تنفيذ ومعالجة كل عمليات الزبون.
- الجودة والسرعة في أداء الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب[1].

رابعا: الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية سوق أهراس – 822 –

اتخذت وكالة بدر هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي تشهدها المنظومة المصرفية الجزائرية من إصلاحات نقدية وتطور تكنولوجي لتحسين جودة الخدمة البنكية، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة:

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سوق أهراس – 822 –

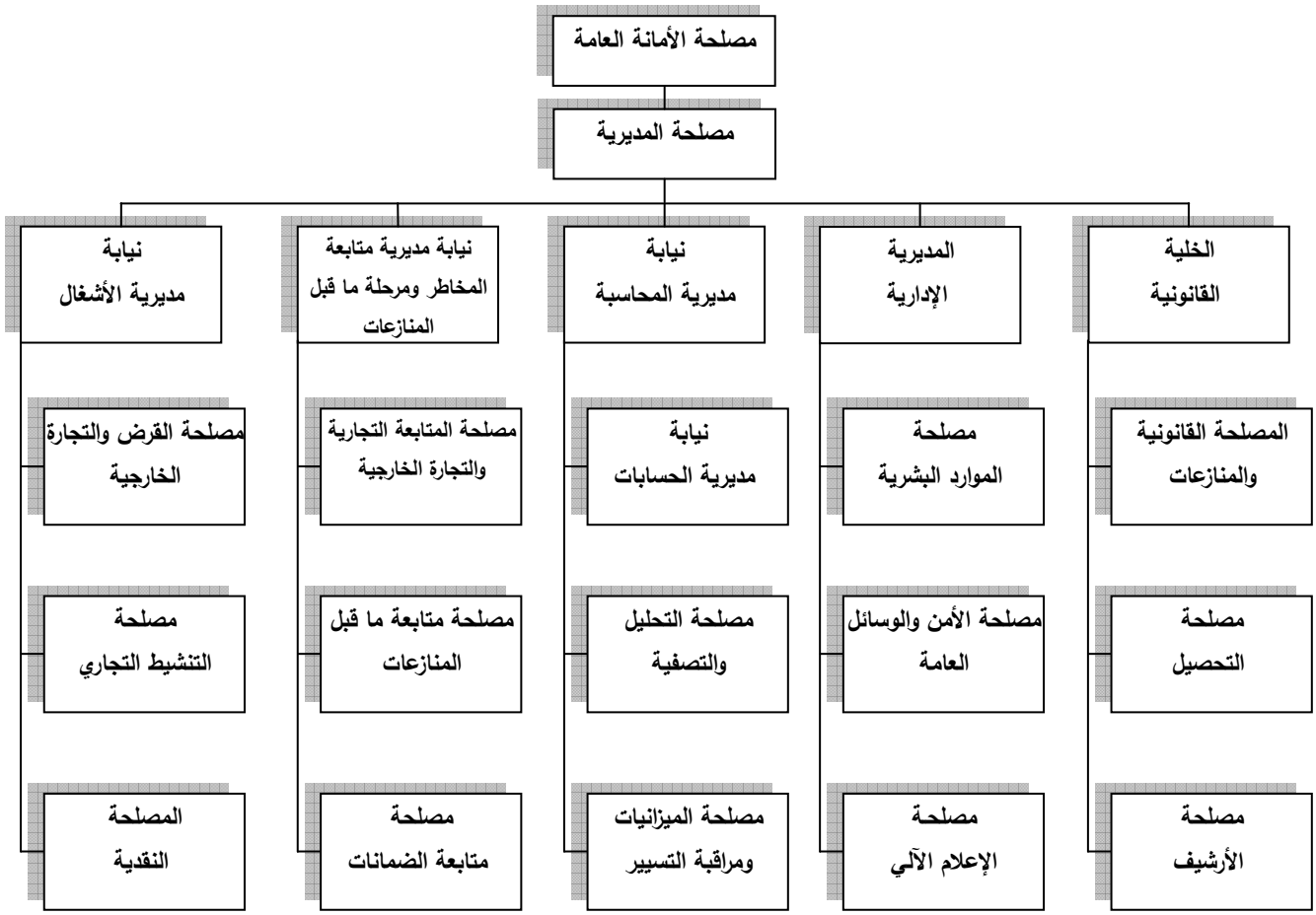

المصدر:معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس –822– بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس -822- ، بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

أ/ مصلحة المديرية

إن المديرية أهم مصلحة على مستوى الوكالة، حيث تشرف إشرافا مباشرا على كل المصالح الموجودة بها، وهذا ما يجعل مهام المدير على مستوى الوكالة غير محدودة، ومن أهم ما يقوم به المدير مايلي:

- السهر على الحفاظ على الصورة الجيدة للبنك والدفاع عن مصالحه.
- السهر على تطبيق القوانين واحترام القانون الداخلي للوكالة.
- ممارسة الرقابة على الموظفين وفحص حالتهم الانضباطية.
- التنسيق بين الوكالة والوكالات الأخرى.
- القيام وضع السياسات الخاصة بالعمل داخل الوكالة.
- السهر على تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالإدارة العامة.
- التوجيه والإشراف والمبادرة وحل كل المشاكل داخل الوكالة.
- تقييم الوضع العام للوكالة والسعي إلى تطوير وتحسين الوضع وتجاوز الأخطاء السابقة.
- السهر على تطبيق الاستراتيجية التي حددتها المديرية العامة.
- السهر على احترام القوانين الداخلية والخارجية على المستوى المحلي.
- العمل على تمتين علاقات العمل مع كافة الإدارات والبنوك.

ب/ مصلحة الأمانة العامة

وتعتبر هذه المصلحة الذراع الأيمن للمديرية كما أن المستخدم على مستوى هذه المصلحة يعد المساعد الأول للمدير لتأدية وظائفه وتنحصر مهام الأمين العام فيما يأتي:

- استقبال المكالمات الهاتفية وتنظيم مواعيد المدير.
- تحضير كل الزيارات الخاصة بالمدير.
- استلام كل الرسائل والطرود الموجهة إلى الوكالة مع المصادقة عليها.
- تنظيم كل الوثائق الخاصة التي تحتاج إلى إمضاء المدير.
- كتابة مختلف الوثائق والمطبوعات التي تكون تحت تصرف الزبائن والموظفين على مستوى الوكالة مثل سجل الحضور وسجل الدراسة.
- الاحتفاظ بكل الوثائق والخاصة بالمديرية وتقديمها أثناء الحاجة إليها.

ج/ نيابة مديرية الاستغلال

وتهتم هذه المديرية بتنمية الحصول على الموارد وتوزيع القروض وتطوير المنتجات والخدمات التي توضع تحت تصرف الزبائن وتضم 3 مصالح على التوالي[1].

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس -822- ، بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

مصلحة القروض والتجارة الخارجية، مصلحة التنشيط التجاري، والمصلحة النقدية ووسائل الدفع ومن مهام هذه المديرية مايلي:

- التنسيق وتقيم النشاطات.
- العمل على تطبيق مخطط التسويق للبنك والقيادة بتطبيق برامج العمل.
- تطوير المنتجات الجديدة للبنك.
- المتابعة اليومية لمستوى المحفظة للمجموعة.
- تطبيق توجيهات مفتشي المراجعة المسجلة في مختلف للتقارير.
- مساعدة الزبائن في خلق المؤسسات المتوسطة الصغيرة.

د/ نيابة مديرية متابعة المخاطر ومرحلة ما قبل المنازعات

أنشأت النيابة طبقا للمقرر رقم 05 الصادر في 12 جانفي 2010 عن طريق نصوص تنظيمية يتضمن خلق هذه المديرية ومخطط متابعة المخاطر الناتجة عن القروض ومرحلة ما قبل المنازعات وتنص:

- التعرف على الوضعيات ذات المخاطر، مهامها: وتتمثل في المتابعة التجارية بواسطة الزيارات الميدانية للزبائن والمتابعة الداخلية للقروض من خلال نظام الإعلام الآلي.
- تسيير ومراقبة المتابعة التجارية ومراقبة التقارير التي يحررها المكلفون بالزبائن، بعد الزيارات الميدانية ومراقبة مؤشرات المخاطر (كدعم السداد، عدم وجود ضمان، تجاوز المدة الممنوحة) لاستلام القروض أو تجاوز مقداره ومعالجة الوضعيات التي تشكل المخاطر الكبرى (كمتابعة الديون الغير مسددة أو تجاوز المبلغ المصرف به أو المدة الممنوحة في التصريح).
- متابعة الضمانات من خلال التحقق من وجود الرهن وتقييمه ومدى وجوده على مستوى المحاسبة البنكية والوقوف على تجديده مثل التأمينات.

وتضم النيابة 3 مصالح على التوالي هي: مصلحة المتابعة التجارية والتجارة الخارجية، مصلحة متابعة ما قبل المنازعات، مصلحة متابعة الضمانات، ومن مهام هذه المديرية مايلي:

- مراقبة القروض الممنوحة وعمليات التجارة الخارجية المنفذة من قبل الفروع والسهر على تحديث وجمع الضمانات.
- تطبيق التوجيهات المسجلة في تقارير المفتشين ومصلحة الرقابة.
- متابعة عمليات التجارة الخارجية والمرتبطة بملفات التمويل والمنفذة من قبل الفروع[1].

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس -822- ، بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

هـ/ نيابة مديرية المحاسبة

إن مهمة مديرية المحاسبة مكلفة بالتسيير الجيد للحسابات، واحترام القوانين المتعلقة بالضرائب والتحكم في الميزانيات بالنسبة للأهداف، هي تضم 3 مصالح على التوالي: مصلحة المحاسبة والضرائب، مصلحة التحليل والتصفية، مصلحة الميزانيات ومراقبة التسيير، وهي تسير من قبل نائب مدير مكلف بـ:

- متابعة ومراقبة وتحليل الحسابات والموجودات والخزينة للفروع.
- انجاز ملف غلق الحسابات لنهاية السنة المالية.
- تحليل الميزانيات والتكفل بالنقائص، وتحليل المردودية حسب طبيعة النشاط للفروع.

و/ المديرية الإدارية

إن مهمة المديرية الإدارية هي السهر على السير الحسن للموارد البشرية والعتاد وضمان الأمن للممتلكات والأشخاص العاملين ضمن المديرية والفروع وتضم هذه المديرية 3 مصالح: مصلحة الموارد البشرية، مصلحة الأمن والوسائل العامة ومصلحة الإعلام الآلي، وتسير من قبل رئيس المديرية ويضطلع بالمهام التالية:

- متابعة تحديث الملفات الإدارية لكافة العمال.
- السهر على احترام قوانين العمل واحترام النصوص القانونية.
- انجاز رواتب العمال في الآجال المحددة، ومتابعة صياغة عمليات تكوين وتدريب العمال.
- متابعة الأمن والوقاية للمديرية والفروع.
- الحيازة على مفاتيح وأرقام الخزائن للمديرية والفروع.

ر/ الخلية القانونية

إن الخلية القانونية مهمتها الإشراف ومساعدة الفروع من الناحية القانونية والدفاع عن مصالح البنك لدى الغير وأمام المحاكم المختصة وضمان الحفاظ على أرشيف المديرية والفروع التابعة وتضم هذه المديرية 3مصالح: المصالح القانونية والمنازعات، مصلحة التحصيل ومصلحة الأرشيف وهي تسير من قبل إطار مكلف بـ:

- التكلف بعمليات التحصيل الإجبارية.
- التكلف بملفات المنازعات غير المرتبطة بالقروض.
- حفظ كافة الوثائق الرسمية والعقود الإدارية وعقود الضمان.
- حفظ كافة أرشيف المديرية والفروع في أحسن الظروف[1].

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس -822- ، بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

المطلب الثالث: تطور نشاط سوق أهراس – 822 –للفترة 2015–2020

عرفت وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تطورا ملحوظا في نشاطها المصرفي في الفترة الممتدة ما بين 2015 إلى غاية 2020 كالآتي[1]:

أولا: نشاط الادخار

الجدول رقم (05): تطور نشاط الادخار في الفترة 2015–2020 على مستوى سوق أهراس – 822

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الادخار	124.150.000	120.740.000	152.300.000	146.700.000	179.100.000	190.868.000
نسبة التغير	-	%2.55	%34.16	%81.3	%59.21	%97.1

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس –822– بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الجدول نلاحظ أن مدخرات الوكالة خلال سنة 2016، قد شهدت ارتفاع بنسبة 2.55% مقارنة بسنة 2015، كما شهدت ارتفاعا كبيرا في سنة 2017 بمعدل قدر بـ 34.16% مقارنة بسنة 2006، اما سنة 2018 فقد لوحظ انخفاض في قيمة المدخرات مقارنة بسنة 2017 وقد قدر هذا الانخفاض بنسبة تقدر بـ 81.03%، ثم عادت المدخرات للارتفاع من جديد خلال سنة 2019 بنسبة زيادة عالية قدرت بـ 59.21% مقارنة بسنة 2018، ثم عادت المدخرات للارتفاع بنسبة ضئيلة حيث قدرت نسبة الارتفاع لسنة 2020 بـ 97.1% مقارنة بسنة 2019.

ويمكن ترجمة إحصائيات الجدول في البيان الموالي:

الشكل رقم (06): تطور نشاط الإدخار في الفترة 2015–2020 على مستوى سوق أهراس – 822

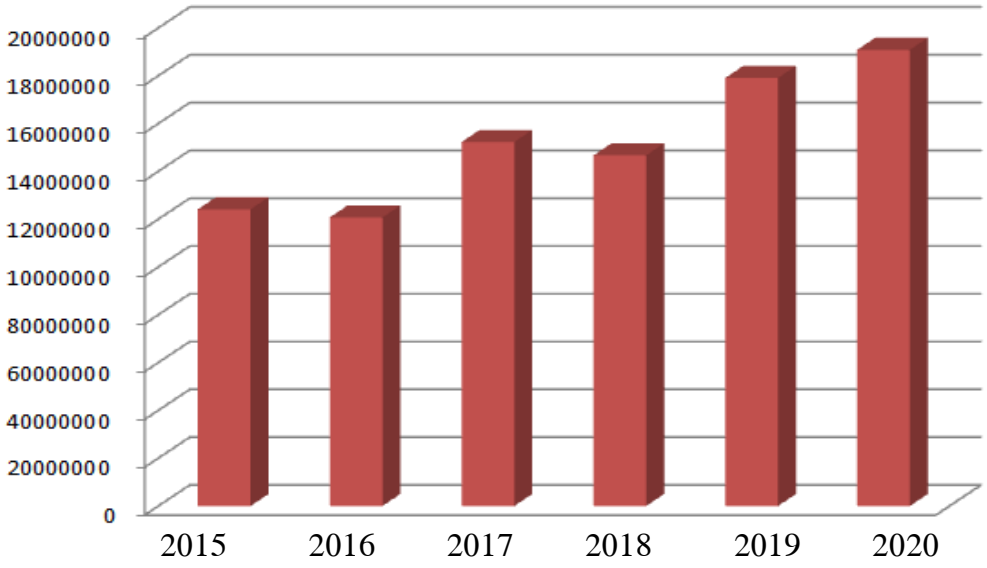

المصدر: من إعداد المتربصين بالإعتماد على الجدول رقم (01)

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس -822- ، بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

ثانيا: الإقراض

الجدول (06): تطور نشاط الإقراض في الفترة 2015–2020 على مستوى سوق أهراس – 822 –

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الادخار	273.800.000	317.600.000	322.075.000	402.125.000	409.645.000	413.800.000
نسبة التغير	–	%79.13	%38.1	%90.19	%83.1	%4.1

المصدر:معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس –822– بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الجدول نلاحظ أن اقراضات الوكالة خلال سنة 2016، قد شهدت ارتفاع بنسبة تقدر 79.13% مقارنة بسنة 2015، كما شهدت ارتفاع ضئيل في سنة 2017 قدر بنسبة 38.1% مقارنة بسنة 2019، ثم عاد للارتفاع بنسب كبيرة خلال سنة 2019، مقارنة بسنة 2017 وقد قدر هذا الارتفاع بـ: 90.19%، ثم عادت الارتفاع بنسب ضئيلة من جديد خلال سنة 2019، 2020 بنسبة زيادة قدرت على التوالي بـ: 83.1% مقارنة بسنة 2018، و4.1% مقارنة بسنة 2020[1].

ويمكن ترجمة إحصائيات الجدول في البيان الموالي:

الشكل رقم (07): تطور نشاط الإقراض في الفترة 2015–2020 على مستوى سوق أهراس – –822

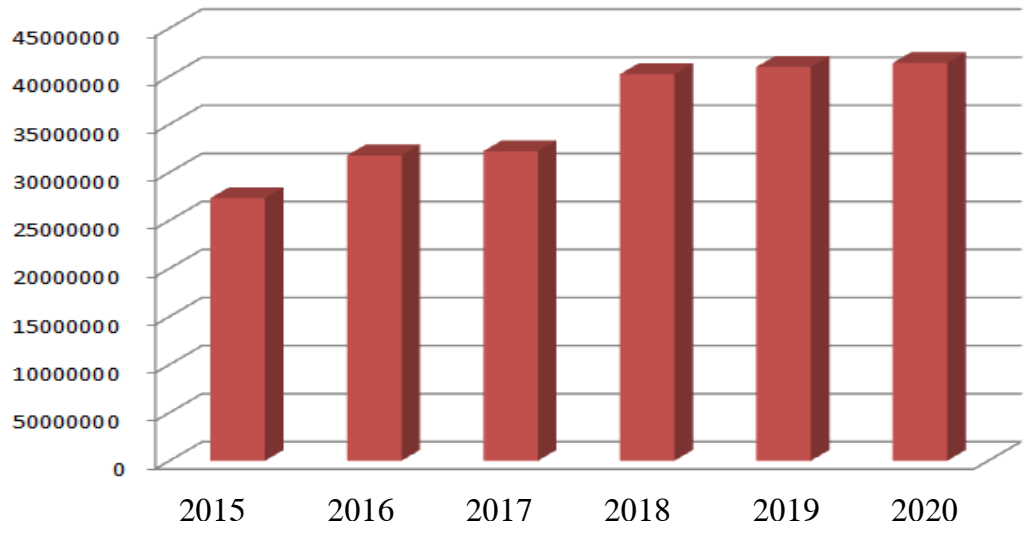

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (02)

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس -822- ، بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

ثالثا: الاستثمار

الجدول (07): تطور نشاط الاستثمار في الفترة 2015–2020 على مستوى سوق أهراس – 822

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الادخار	15.890.000	16.153.000	16.153.000	16.153.000	164.200.000	166.800.000
نسبة التغير	0	%62.1	%0	%0	%62.1	%58.1

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس –822– بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الجدول نلاحظ أن استثمارات الوكالة خلال سنة 2016، قد شهدت ارتفاع بنسبة تقدر بـ 62.1% مقارنة بسنة 2015، في حين لم تشهد الوكالة أي استثمار لأموالها خلال السنوات 2017، 2018 ثم عادت للاستثمار في سنة 2019، وقدرت نسبة استثماراتها بـ 62.1%، ونسبة 58.1% خلال سنة 2020.

ويمكن ترجمة إحصائيات الجدول في البيان الموالي:

الشكل رقم (08): تطور نشاط الاستثمار في الفترة 2015–2020 على مستوى سوق أهراس – 822

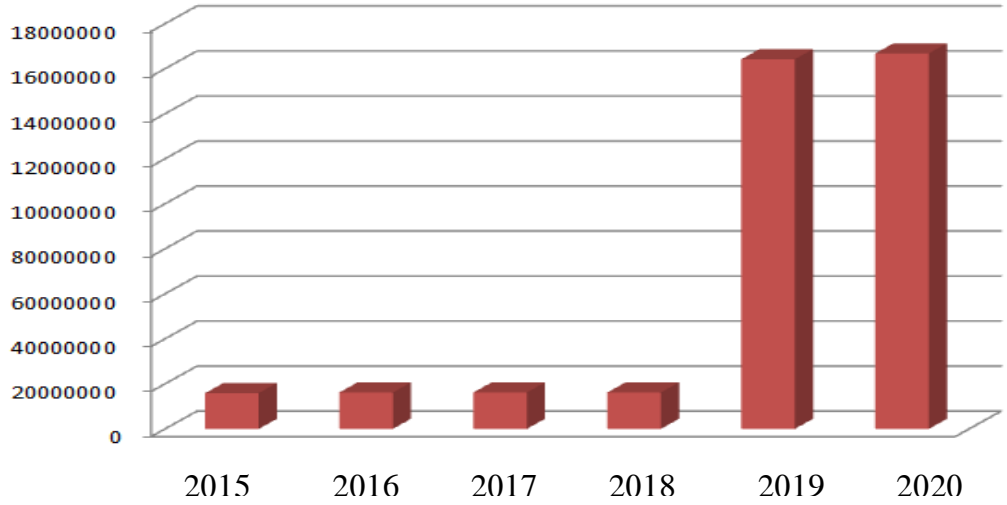

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (03)

رابعا: المنتجات الالكترونية (البطاقات الالكترونية "السحب والدفع")

الجدول (08): تطور نشاط المنتجات الالكترونية في الفترة 2015–2020 على مستوى سوق أهراس – 822 –

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الادخار	–	–	–	68	875	1123
نسبة التغير	–	–	–	–	%22.92	%8.22

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس –822– بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

يتضح من خلال الجدول أن الوكالة خلال السنوات 2015، 2016، 2017 لم تشهد أي تعاملات بالمنتجات الالكترونية وهذا ما اشرنا إليه سابقا، ثم شهد ارتفاعا كبيرا في نشاط تعاملها بالبطاقات

الالكترونية بنسبة تقدر بـ: 8.92% سنة 2019 مقارنة بأول سنة تم التعامل فيها بمثل هذا النوع من المنتجات، وثم ارتفع بنسبة ضئيلة قدرت بـ 8.22% خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2009[1].

ويمكن ترجمة إحصائيات الجدول في البيان الموالي:

الشكل رقم (09): تطور نشاط الإنتاج الالكتروني في الفترة 2015–2020 على مستوى سوق أهراس – 822 –

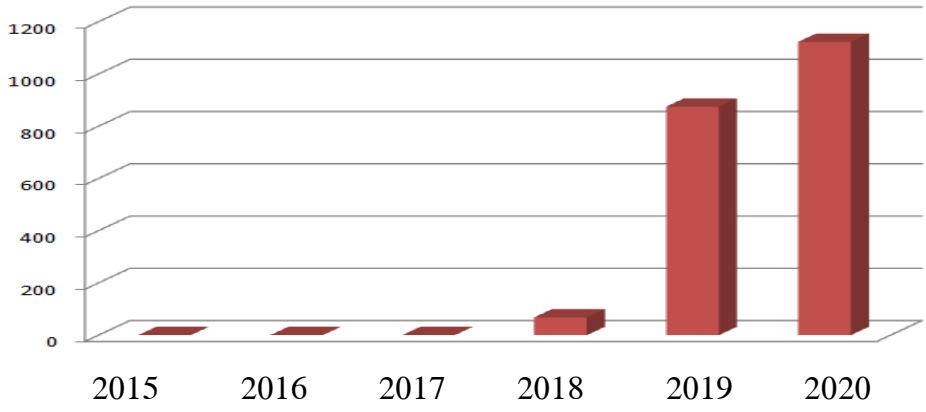

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (04)

خامسا: الودائع

الجدول (09): تطور نشاط الودائع في الفترة 2015–2020 على مستوى سوق أهراس – 822 –

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الادخار	1.864.000	1.995.000	2.396.000	2.723.000	2.435.000	2.600.000
نسبة التغير	–	%2.7	%10.20	%64.13	%-82.11	%34.6

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس –822– بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الجدول نلاحظ أن ودائع الوكالة خلال سنة 2016، قد شهدت ارتفاع بنسبة تقدر بـ 2.07% مقارنة بسنة 2015، كما شهدت ارتفاعا كبيرا في سنة 2017 بمعدل قدر بـ 10.20% مقارنة بسنة 2016، اما سنة 2018 فقد لوحظ فيها ارتفاع متوسط في قيمة الودائع مقارنة بسنة 2017 وقد قدر هذا الارتفاع بنسبة بـ 64.13%، ثم انخفضت قيمة الودائع خلال سنة 2019 بنسبة انخفاض قدرت بـ 82.11% مقارنة بسنة 2018، ثم عادت المدخرات للارتفاع بنسبة ضئيلة لسنة 2020 قدرت بـ 34.6% مقارنة بسنة 2019[2].

ويمكن ترجمة إحصائيات الجدول في البيان الموالي:

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس -822- ، بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

[2]– معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس -822- ، بتاريخ: 2021/03/14، الساعة: 10:00

الشكل رقم (10): تطور نشاط الودائع في الفترة 2015–2020 على مستوى سوق أهراس – 822

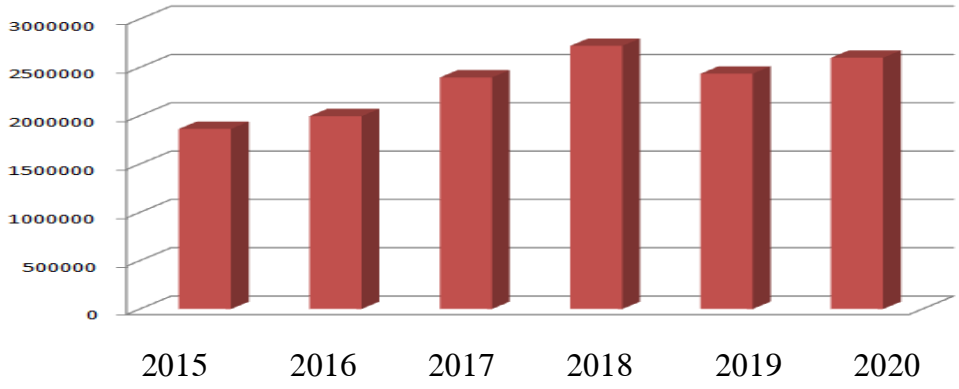

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (05)

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض بنكي عقاري باستخدام طريقة Scoring بالوكالة محل الدراسة.

تمنح وكالة بدر سوق أهراس–822– أنواع متعددة من القروض بهدف جلب أكبر عدد ممكن من العملاء، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى نوع واحد من القروض الممنوحة من طرف الوكالة ألا وهو القرض العقاري، من خلال معرفة الضمانات المطلوبة وكيفية منحه ومتابعته وكذلك التطرق إلى خطوات منح هذا النوع من القروض باستعمال طريقة Scoring بهذه الوكالة من أجل اتخاذ قرار منح القرض أم لا وهذا بغرض تقليل مخاطر الائتمان.

المطلب الأول:الضمانات المطلوبة لمنح قرض بنكي بوكالة بدر سوق أهراس

تعتبر الضمانات آخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك كمكمل للتحقق من سلامة القرض، وذلك بعد دراسته الشخصية الزبون وسمعته وكذلك الغرض والمبلغ المطلوب، وهدفه من مطالبة زبائنه بذلك هو اجتناب الحالات غير المتوقعة كعدم مقدرتهم على السداد، وبالتالي فهو يريح نفسه من القلق الذي ينجم بسبب تعثر المقترض عند السداد.

وتعبر الضمانات عن وسادة يلجأ إليها البنك عند الحاجة خاصة في حالة عدم الوفاء، فهي من الناحية القانونية تعني وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، ورهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتياز خاصا على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمان. أما من الناحية الاقتصادية، فهي تمثل الاستعداد المسبق لتغطية خطر القرض المحتمل مستقبلا

والمشرع المالي الجزائري يحدد نوعين من الضمانات.

1– الضمانات الشخصية (غير الحقيقية).

وهي عبارة عن تعهد يقوم به الشخص، والذي بموجبه يتعهد بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، ومن أهم الضمانات:

- الكفالة: هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول أجال الاستحقاق؛
- الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها للتسديد؛
- الاعتراف بدين: هو عقد رسمي يحرر بمعرفة ضابط عمومي (الموثق) يعترف بموجبه طرف يتمثل في شخص المدين بأن عليه دين معين وثابت تجاه شخص آخر (الدائن) وذلك بحضور

شاهدين ممن تقبل شهادتهم، وبذلك يأخذ صفة الرسمية التي ينجر عنها أن يصبح ذلك العقد قابلا التنفيذ شأنه شأن الأحكام والقرارات القضائية المكتسبة لحجية الشيء المقتضى به وكذا السندات الرسمية، حيث يمكن للدائن متى حل أجل الدفع المتفق عليه في عقد الاعتراف بالدين أن يطلب من المدين الوفاء بما في ذمته من دين لصالحه.

كما يجب أن يوقع المستفيد من القرض وثيقة تأمين الإعسار لدى شركة ضمان القرض العقاري، والتأمين على الحياة لدى الشركة الوطنية للتأمين (SAA)، التأمين ضد حوادث المسكن لدى IAD، ويتحمل المستفيد من القرض مصاريف هذه التأمينات أو يمكن إدماجها في مبلغ القرض بطلب منه.

2- الضمانات الحقيقية.

وتتمثل في وضع شيء ملموس كضمان على الدين، ويمكن أن يكون هذا الشيء ملكا للمدين نفسه، أو يكون مقدما من الغير، حيث يعطى هذا الشيء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض، ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

- الرهن الحيازي: يضم الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، والرهن الحيازي للمحل التجاري، حيث يجوز للبنك إذا لم يستوف حقوقه أن يطلب من القاضي الترخيص له ببيع الأشياء المرهونة في المزاد العلني أو بسعر السوق إذا اقتضى الحال.
- الرهن العقاري: هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، ويجب أن يكون هذا الرهن من الدرجة الأولى وهناك نوعين من الرهن: الرهن الرسمي والرهن القانوني.

المطلب الثاني: مراحل منح قرض بنكي من بدر سوق أهراس ومتابعته.

سوف يتم التطرق إلى مراحل منح قرض بنكي من قبل وكالة بدر سوق أهراس وكيف تتم متابعته.

1- مراحل منح القرض.

يتم منح القرض البنكي كما يلي:

أ- اتصالات بين المقترض والبنكي من أجل التفاوض ؛

ب- تقديم المقترض للملف الإداري والملف المالي: يتكون من الوثائق التالية: بطاقة إقامة؛ بطاقة عائلية أو شخصية؛ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛ شهادة الميلاد، أما الملف المالى والذي يتكون من الوثائق التالية: عقد الملكية؛ شهادة النشاط (بالنسبة للتاجر)؛ (ميزانية السنوات الثلاثة الأخيرة بالنسبة

للمقاول)؛ شهادة عمل وكشف الأجور للأشهر الثلاث الأخيرة (بالنسبة للعامل)، شهادة تسوية الوضعية تجاه CNAS و CASNOS.

ج– القيام بالدراسة التحليلية: وذلك باستعمال النسب المالية من طرف البنك والنسب عموما هي:

نسبة التمويل = الأموال الدائمة / الاستثمارات؛

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / Σالديون؛

نسبة السيولة للأصول = أصول متداولة / Σالأصول؛

نسبة التمويل الخاصة = أموال خاصة / الاستثمارات؛

نسبة السيولة الخاصة = قيم غير جاهزة + قيم جاهزة /Σ الديون قصيرة الأجل؛

نسبة القدرة على السداد = لا الديون / Σ الخصوم؛

نسبة السيولة العامة = أصول متداولة / Σ ديون قصيرة الأجل؛

نسبة الخزينة الآنية = قيم جاهزة / Σ ديون قصيرة الأجل.

د– القيام بالزيارة الميدانية: وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، ويتم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية كضمان، وعرض الملف على لجنة القرض وذلك لإعطاء رأيها إما بالقبول أو بالرفض وهذا في آجال 03 أشهر من بداية تقديم الطلب، أي وجود حالتين:

- **حالة الرفض:** يرفض الطلب لعدة أسباب: السمعة السيئة؛ علم صدق القوائم المالية؛ الضمانات غير كافية؛ نقص الشروط اللازمة والخاصة إما بمصلحة البنك أو الخاصة بالاقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يتقدم بالطعن مرتين: مرة أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض ومرة أخرى على مستوى المديرية العامة.
- **حالة القبول:** في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك خاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا الخطر عدم السداد أو خطر معدل الفائدة، خطرا علم قابلية الضمانات التحويل القيمة، الوقت)، ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض، ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك مسطر لصالح المورد للخدمات الفواتير التي استعملها المقترض) ويتم وضع جدول إمتلاك قرض العميل (جدول إمتلاك القرض) كما يلي:

الجدول رقم (.....): جدول إهتلاك القرض.

المدة	أصل القرض في بداية المدة	الفائدة	الإهتلاك	الدفعة	أصل القرض في نهاية المدة
1	E	**F**	**Am**	**A**	**E'**
2	E'	**F'**	**Am'**	**A'**	**E''**
3	E''	.	.	.	.
N	.	.	.	.	**0**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على المعلومات المقدمة من البنك

حيث:

E: هي أصل القرض في بداية المدة؛ ,

N: عدد السنوات؛

F: هي الفائدة حيث: $F = E*i$

Am: هو الإهتلاك حيث:$Am = E /N$ (الإهتلاك = أصل القرض بداية المدة / عدد السنوات)؛

A: هي الدفعة وتساوي الفائدة يضاف إليها الإهتلاك $(A = Am + F)$؛

E': هي أصل القرض في نهاية المدة ويساوي أصل القرض في بداية المدة مطروح منه الإهتلاك

$$(E' = Am + F)$$

وعند وصول الدفعة الأولى للسداد يتم إعلام المقترض بـ 8 أيام قبل وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار، فإذا لم يسدد ما عليه خلال 3 أيام يرسل له البنك إنذارا، فيلزم العميل بتسديد قيمة الدفعة مع إضافة عمولة التأخير وإظهار أسباب التأخير، فإذا لم يلتزم العميل ولم يسدد يقوم البنك بإلغاء جدول الإهتلاك الخاص بالعميل ويجبر على تسديد قيمة الدفعات مرة واحدة مع إضافة الفوائد وعمولات التأخير كما أن البنك يوقف جميع التعاملات معه مستقبلا لكونه ليس محل ثقة أما إذا أتي ومعه مبررات تأخيره بوثائق رسمية يكون أمام حالة إعادة الجدولة التي يلجأ إليها البنك قبل اللجوء إلى القضاء، والذي يقوم بتحويل الضمان إلى سيولة لحق البنك ويعلن إفلاس المقترض.

2– متابعة القرض البنكي من طرف وكالة بدر سوق أهراس

تتم متابعة القروض بالوكالة عبر الخطوات التالية:

أ– فتح ملف يحتوي على اسم الزبون الجديد؛

ب– وضع حد أقصى للخصم؛

ج– تشكيل أوراق خاصة بالخطر المباشر أو الحالة العامة للأخطار، وذلك بوضع حصيلة إجمالية للأخطار المتعلقة بالمقترض؛

د– وضع البنك لمجموعة من الميكانزمات التي تسمح بمتابعة القروض ومراقبة مدى تجاوز الحد الأقصى المسموح به والذي يحدد عموما كل سنة بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض مع وضع حسابات للتجاوزات الحاصلة والتي تسمح بمراقبة الزبون؛

هـ– تتم دراسة طلبات القروض دراسة تفصيلية لتفادي المخاطر لذا يجبر البنك المركزي حل البنوك بتقديم تقارير شهرية لكي يتم تحديد مركزية الخطر ومنه تفاديها ، وفيما يلي جدول متابعة القروض:

الجدول رقم (....): يبين متابعة القرض من طرف الوكالة

المجالات	أجل متفق عليه	آخر أجل للتصريح
1	28 فيفري	31 مارس
2	30 أفريل	31 ماي
3	30 جوان	31 جويلية
4	31 أوت	30 سبتمبر
5	30 أكتوبر	30 نوفمبر
6	31 ديسمبر	30 جانفي

المصدر: وثائق مقدمة من وكالة BADR سوق أهراس

المطلب الثالث: تطبيق خطوات طريقة القرض التنقيطي لمنح قرض بنكي عقاري بالوكالة محل الدراسة.

لمنح قرض بنكي عقاري باستخدام طريقة التنقيط Scoring من طرف وكالة BADR سوق أهراس يتم إتباع الخطوات التالية:

أ– **الخطوة الأولى:** يقوم العامل الخاص بالقروض بالدخول لجهازه واختيار النظام الخاص بالقروض.

ب– الخطوة الثانية: بعد فتح النظام تظهر لنا في الشاشة تحتوي على مجموعة من الاختيارات نختار «SCORING»

ج– الخطوة الثالثة: تظهر لنا هذه المعطيات:

– شراء مسكن جديد ويرمز له بالرمز 011، حيث يكون هذا المسكن غير مدعم من قبل الدولة أو البنك، ويدفع عليه فائدة بنسبة 6.25% وتكون فيه المساهمة بنسبة 10% وتنقسم إلى ثلاثة أجزاء:

* المساهمة الشخصية: أي أن يدخل المشروع بمبلغ خاص به وليس لأحد غيره (المال ملكه)؛

* مساهمة الصندوق الوطني للإعانة (CNL) بنسبة 70%؛

* القرض: المساهمة بنسبة 10%.

– شراء مسكن على المخطط ويرمز له بالرمز 012، هو أيضا غير مدعم تدفع عليه فائدة بنسبة 6.25%؛

– شراء مسكن ويرمز له بالرمز 013 (باقتناص الفرص): بمعنى شرائه بسعر منخفض في الوقت الحالي وبيعه بسعر أعلى في المستقبل؛

– بناء مسكن فردي ورمزه 014؛

– تهيئة مسكن فردي ورمزه 015، أي أن يكون بإعادة إصلاحه أو إدخال عليه إصلاحات جديدة؛

– توسيع مسكن فردي ورمزه 016؛

– القرض العقاري المدعم ب 1% ورمزه 017، حيث يكون مدعم ب 1% بسبب أن الدخل يكون أقل من الأجر الأدنى المضمون 18000 دج؛

– القرض العقاري المدعم ب 3% ورمزه 018، حيث يكون مدعم بـ 3% لأن الدخل يكون أكبر بستة مرات من الأجر الأدنى المضمون، أي أن:

الدخل = 18000 دج *6 = 108000 دج.

– شراء مسكن بالاتفاق مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)،

د– الخطوة الرابعة: يقوم باختيار واحدة من المعطيات السابقة الذكر؛

هـ – الخطوة الخامسة: بعد الاختيار يظهر له ملف التنقيط يقوم بإدخال المعطيات التالية:

1– إدخال المعطيات الأولية:

الاسم واللقب، تاريخ ومكان الازدياد، الجنس، العنوان؛ الوضعية العائلية (متزوج أو عازب)؛ , هل هو مدخر أم لا.

2– إدخال المعطيات الأساسية:

السعر أو التكلفة: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض (كم يحتاج من أموال)؛ , الدخل: هو الأجر الشهري الذي يتقاضاه العميل من خلال مزاولة نشاط معين حيث يجب أن يكون عبارة عن أجر أدني مضمون أي أن لا يقل عن 18000 دج، لكي يتم الموافقة على دراسة الملف المقدم

لطلب القرض لأن هذا العنصر مهما جدا في دراسة الملف بما أنه يعطي نظرة حول شخصية العميل هل بإمكانه رد القرض أم لا، وهل له القدرة على تسديد الأقساط التي تم تحديدها شهريا؛

الدخل المشترك: هو الدخل الذي يكون في حالة عدم كفاية دخل الزوج يقوم الزوج بالطلب من البنك أن يقوم بدمج دخل زوجته مع دخله لهذا يسمى مشترك؛ – الدفع الشهري: هي النسبة المقترحة من قبل البنك التي يتم تعيينها على دخل العميل لكي يحدد القيمة التي يجب عليه دفعها شهريا للبنك؛

مدة القرض: هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عملائه، ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وهي تصنف إلى ثلاثة أقسام :المدة القصيرة، المدة المتوسطة، المدة الطويلة؛

سعر الفائدة: يعرف على أنه أجرة المال المقترض أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر وهو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة، وهي تختلف من بنك إلى أخر ويتم تحديدها وفقا لمبلغ القرض والمدة وشخصية العميل وكذلك تكلفة الأموال؛

القرض الأقصى: هو المبلغ الأقصى الذي يمكن للبنك أن يمنحه للعميل حيث يكون للبنك سقف محدد لا يمكن تجاوزه؛

مبلغ المساهمة: ويتمثل في المساهمة الشخصية للمقترض وإعانة الدولة (CNL)؛

المبلغ المطلوب: هو القيمة التي يريد العميل الحصول عليها والتي تقدم من أجلها إلى البنك وتكون في شكل قرض مع معدلات فائدة يتم تحديدها وفقا للبنك المانح للقرض؛

المبلغ الممنوح: هو القيمة التي يمنحها البنك للعميل والذي وافق على إعطائها له بعد الدراسة المفصلة لملف القرض المقدم من طرف العميل حيث يلتزم هذا الأخير برد هذه القيمة في تاريخ الاستحقاق أو في شكل أقساط وفقا للاتفاق بينهما مع دفع معدلات فائدة يحددها البنك وفق عدة معايير

و– الخطوة السادسة: بعد الخطوة السابقة وإتمام إدخال جميع المعطيات يظهر لنا ملف التنقيط الثاني ويحتوي على اليسار نفس معطيات الخطوة الخامسة، أما في الجهة اليمني يحتوي على التنقيط الخاص لمجموعة من العناصر من أجل الحكم على وضعية الزبون هل هذا الزبون قادر على تسديد مبلغ القرض أم هو عاجز لا يستطيع تسديد القرض الممنوح، وهذه العناصر هي: الدخل، الوظيفة، المساهمة الشخصية، أصل المساهمة الشخصية، الممتلكات، العمر. ومن خلال هذه العناصر الستة يتم إعطاء التنقيط اللازم لكل زبون، وهذا التنقيط يكون على أساس بطاقة التقييم (Fiche d'évaluation) الخاصة بالوكالة كما يلي:

الجدول رقم (.....): التقييم الخاص بطريقة القرض التنقيطي.

الدخل	40 نقطة
الوظيفة	20 نقطة
المساهمة الشخصية	10 نقطة
أصل المساهمة الشخصية	15 نقطة
الممتلكات	10 نقطة
العمر	5 نقاط
المجموع	100 نقطة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثيقة المقدمة من طرف وكالة BARD سوق أهراس.

- الدخل (R): التنقيط الذي يتم الحصول عليه من طرف البنك على دخله كما يلي:

R > الأجر القاعدي *6 إذن 40 نقطة؛

الأجر القاعدي *6 >R > الأجر القاعدي *4 إذن 30 نقطة؛

الأجر القاعدي *4 >R > الأجر القاعدي *3 إذن 20 نقطة؛

الأجر القاعدي *3 >R > الأجر القاعدي *2 إذن 10 نقطة؛

R < الأجر القاعدي *2 إذن 10 نقاط

حيث: الأجر القاعدي = 18000 دج.

- الوظيفة: أي القطاع الذي يعمل فيه الزبون، وهذا يسمح بقياس مدى استقرار الدخل والقدرة على سداد القرض، فالتنقيط يكون وفقا لما يلي:

قطاع اقتصادي مستقر، عقود مستقرة إذن 20 نقطة؛

قطاع اقتصادي متغير، عقود مستقرة، مهن حرة إذن 15 نقطة؛

قطاع اقتصادي مستقر، عقود غير مستقرة، مستقلين إذن 10 نقاط؛

وظائف موسمية أو وظائف أخرى إذن 5 نقاط .

- أصل المساهمات الشخصية: التنقيط الذي يحصل عليه من خلال أصل أمواله الشخصية ويكون حسب ما يلي:

إدخار إذن 15 نقطة

مساعدة مالية إذن 10 نقاط

قرض إذن 5 نقاط

- المساهمات الشخصية (AP): التنقيط الذي يحصل عليه من خلال قيمة أو نسبة مساهمته الشخصية وهذا وفقا لما يلي:

AP > 40%	إذن 10 نقاط
40 % > AP > 30%	إذن 8 نقاط
30 % > AP > 10%	إذن 6 نقاط

- الممتلكات: التنقيط الذي يتم الحصول عليه من خلال الأصول التي هي بحوزة طالب القرض في حالة عدم قدرته على السداد يتم بيعها في المزاد العلني واسترجاع قيمة القرض أي أخذ هذه الممتلكات كضمان على القرض ويجب أن تكون غير مرهونة الرهن من الدرجة الأول، ويتم التنقيط على أساس ما يلي:

أراضي، منزل، محل تجاري	إذن 10 نقاط
أسهم، سندات	إذن 8 نقاط
سيارات، أثاث ذو قيمة	إذن 6 نقاط

- العمر (A): التنقيط الذي يتم الحصول عليه من خلال سن الزبون كالتالي:

A < 30 سنة	إذن 05 نقاط
30 سنة < A < 40 سنة	إذن 4 نقاط
40 سنة < A < 50 سنة	إذن 3 نقاط
50 سنة < A < 70 سنة	إذن 2 نقاط

ز– **الخطوة السابعة:** وهي أخر الخطوات التي تتم في عملية القرض التنقيطي، حيث يتم تجميع تنقيط هذه العناصر من أجل الحكم على وضعية الزبون إن كان سليم أي قادر على تسديد مبلغ القرض وبالتالي يمكن منح له القرض دون أي مخاطر خاصة بمخاطر السداد، أو كان هذا الزبون عاجز أي ليس بإمكانه سداد مبلغ القرض لهذا فهناك خطر في منح له القرض.

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على مستوى وكالة BADR بولاية سوق أهراس قمنا بتطبيق خطوات القرض التنقيطي السالفة الذكر على زبونين (حالتين) تقدما من أجل الاستفادة من قرض بنكي عقاري من طرف الوكالة وكانت الدراسة كما يلي:

أ– الحالة الأولى (حالة القبول):

تقدمت السيدة "XY" إلى وكالة BADR سوق أهراس "Agence 822" قصد طلب قرض عقاري من البنك وذلك بهدف شراء مسكن على التصاميم، وبعد المقابلة التي تمت بينها وبين المكلف بالقروض في هذه الوكالة قدمت ملف كامل يحوي كافة الوثائق المالية والإدارية، فقام المكلف بالدراسة بتسجيل هذا الملف ودراسته لتقديمه للجنة منح القروض في الآجال المحددة، ومن أجل اتخاذ قرار منح القرض من عدمه لهذه السيدة قمنا بتطبيق خطوات القرض التنقيطي على هذه الحالة كما يلي:

- الخطوة الأولى: قمنا بالدخول من خلال جهاز الكمبيوتر إلى النظام الخاص بالقروض
- الخطوة الثانية: بعدما فتحنا النظام الخاص بالقروض تظهر لنا في الشاشة مجموعة من الاختيارات اخترنا «SCORING»؛
- الخطوة الثالثة: ظهرت لنا مجموعة من المعطيات المتعلقة بالهدف من القرض المطلوب من طرف هذه السيدة وهو: شراء مسكن على التصاميم؛
- الخطوة الرابعة: قمنا باختيار: الشراء مسكن على المخطط (012)"؛
- الخطوة الخامسة: بعد الاختيار ظهر لنا ملف التنقيط فقمنا بإدخال المعطيات التالية:

❖ **إدخال المعطيات الأولية:**

- الاسم: X
- اللقب : Y
- تاريخ الازدياد: 1955/01/01
- مكان الازدياد: سوق أهراس
- الجنس: أنثى
- العنوان : حي أول نوفمبر 1954 – سوق أهراس –
- الوضعية العائلية: متزوجة
- مدخرة: نعم

❖ **إدخال المعطيات الأساسية:**

- **السعر أو التكلفة:** 1651110.00 دج
- الدخل: 28941.31 دج؛
- الدخل المشترك: لا يوجد؛
- الدفع الشهري: 33%؛

- مدة القرض: 11 سنة؛
- سعر الفائدة: 6.25%؛
- القرض الأقصى: 905768.72 دج؛
- مبلغ الساهمة: 1000000.00دج
- المبلغ المطلوب: 651110.00 دج؛
- المبلغ الممنوح: 651110.00 دج؛

– الخطوة السادسة: بعد الخطوة السابقة يظهر لنا ملف التنقيط الثاني الذي يحتوي على اليسار نفس معطيات الخطوة الخامسة، أما في الجهة اليمني يحتوي على التنقيط الخاص لمجموعة من العناصر كما يلي:

الدخل: بما أن الدخل =28941.31 دج فإن :

الأجر القاعدي *3 >R< 3 > الأجر القاعدي *1 يعني **10 نقاط.**

الوظيفة: بما أن القطاع الذي تنتمي إليه هو: قطاع اقتصادي مستقر، عقود مستقرة يعني **20 نقطة.**

أصل المساهمات الشخصية: وفقا لوصل الدفع الموضح في عقد الملكية تبين أن المساهمة الشخصية هي عبارة عن قرض وبالتالي:

قرض إذن **5 نقاط.**

• المساهمة الشخصية: قدرت مساهمة هذه السيدة بـ 1000000.00 دج، أي:

AP >40% يعني 10 **نقاط.**

الممتلكات: إن الأصل الذي يمثل الضمان الممنوح من طرف هذه السيدة للبنك عبارة عن مسكن وبالتالي فالتنقيط يكون كما يلي:

أراضي، منزل، محل تجاري يعني **10 نقاط.**

العمر: بما أن هذه السيدة تبلغ من العمر 66 سنة فإن التنقيط يكون كما يلي:

50 سنة < A > 70 سنة يعني **2 نقاط**

الخطوة السابعة: في هذه الخطوة قمنا بتجميع تنقيط العناصر السابقة من أجل الحكم على وضعية الزبون كما يلي: 10 + 20 + 5 + 10 + 10 + 2 = 57 نقطة.

بما أن مجموع النقط يساوي 100/57 نقطة أي أكبر من 50 ومساهمة هذه السيدة تتكون من المساهمة الشخصية بـ50% وإعانة الدولة (CNL) بـ50% كالآتي:

المساهمة = المساهمة الشخصية (50%) + إعانة الدولة CNL (50%)

المساهمة = 500000.00 دج + 500000.00 دج =1000000.00 دج.

أما مخطط التمويل الخاص بهذه السيدة يكون كما يلي:

مخطط التمويل = المساهمة الشخصية + إعانة الدولة (CNL) + القرض البنكي

مخطط التمويل = 500000.00 دج + 500000.00 دج +651110.00 دج

= **1651110.00 دج (سعر المسكن).**

أي أن مخطط التمويل يعادل سعر المسكن (1651110.00 دج) المراد شراءه فهذا يعني أن القرار يكون بقبول طلب هذه السيدة للقرض العقاري من طرف البنك دون أي مخاطر خاصة بمخاطر السداد، ومن ثم يتم إصدار وثيقة بقبول منح القرض العقاري والتي تدعى ب "إشعار بالقبول"، وكذلك وثيقة تقييم العناصر الستة السابقة التي ترفق بملف هذه السيدة والتي تسمى ب "بطاقة التقييم".

ب– الحالة الثانية (حالة الرفض):

تقدم السيد "AZ" إلى وكالة BADR سوق أهراس "Agence 822" قصد طلب قرض عقاري من البنك وذلك بهدف شراء مسكن على التصاميم، وبعد المقابلة التي تمت بينه وبين المكلف بالقروض في هذه الوكالة قدم ملف كامل يحوي كافة الوثائق المالية والإدارية، فقام المكلف بالدراسة بتسجيل هذا الملف ودراسته لتقديمه للجنة منح القروض في الآجال المحددة، ومن أجل اتخاذ قرار منح القرض من عدمه لهذا الزبون قمنا بتطبيق خطوات القرض التنقيطي على هذه الحالة كما يلي:

الخطوة الأولى: قمنا بالدخول من خلال جهاز الكمبيوتر إلى النظام الخاص بالقروض

الخطوة الثانية: بعدما فتحنا النظام الخاص بالقروض تظهر لنا في الشاشة مجموعة من الاختيارات اخترنا «SCORING»؛

الخطوة الثالثة: ظهرت لنا مجموعة من المعطيات المتعلقة بالهدف من القرض المطلوب من طرف هذه السيدة وهو: شراء مسكن على التصاميم؛ , الخطوة الرابعة: قمنا باختيار: الشراء مسكن على المخطط (012)"؛

الخطوة الخامسة: بعد الاختيار ظهر لنا ملف التنقيط فقمنا بإدخال المعطيات التالية: • إدخال المعطيات الأولية:

❖ **إدخال المعطيات الأولية:**

- الاسم: A

- اللقب : Z
- تاريخ الازدياد: 1966/10/13
- مكان الازدياد: سوق أهراس
- الجنس: أنثى
- العنوان : حي الأمل – سوق أهراس –
- الوضعية العائلية: عزباء
- مدخرة: لا

❖ **إدخال المعطيات الأساسية:**

- **السعر أو التكلفة:** 2800000.00 دج
- الدخل: 19000.00 دج؛
- الدخل المشترك: لا يوجد؛
- الدفع الشهري: 33%؛
- مدة القرض: 15 سنة؛
- سعر الفائدة: 6.25%؛
- القرض الأقصى: 726825.90دج؛
- مبلغ الساهمة: 1400000.00 دج
- المبلغ المطلوب: 1400000.00 دج؛
- المبلغ الممنوح: 726825.900 دج؛

الخطوة السادسة: بعد الخطوة السابقة يظهر لنا ملف التنقيط الثاني الذي يحتوي على اليسار نفس معطيات الخطوة الخامسة، أما في الجهة اليمني يحتوي على التنقيط الخاص لمجموعة من العناصر كما يلي:

الدخل: بما أن الدخل =19000.00 دج فإن :

الأجر القاعدي R < الأجر القاعدي *2 يعني **0 نقاط.**

الوظيفة: بما أن القطاع الذي تنتمي إليه هو: قطاع اقتصادي مستقر، عقود مستقرة يعني **20 نقطة.**

أصل المساهمات الشخصية: وفقا لوصل الدفع الموضح في عقد الملكية تبين أن المساهمة الشخصية هي عبارة عن مساعدة عائلية وبالتالي:

مساعدة عائلية إذن **10 نقاط.**

• المساهمة الشخصية: قدرت مساهمة هذه السيدة بـ 1400000.00 دج، أي:

AP >40% يعني 10 **نقاط.**

الممتلكات: إن الأصل الذي يمثل الضمان الممنوح من طرف هذه السيدة للبنك عبارة عن مسكن وبالتالي فالتنقيط يكون كما يلي:

أراضي، منزل، محل تجاري يعني **10 نقاط.**

العمر: بما أن هذه السيدة تبلغ من العمر 55 سنة فإن التنقيط يكون كما يلي:

50 سنة < A > 70 سنة يعني **2 نقاط**

الخطوة السابعة: في هذه الخطوة قمنا بتجميع تنقيط العناصر السابقة من أجل الحكم على وضعية الزبون كما يلي: 0 + 20 + 10 + 10 + 10 + 2 = 52 نقطة.

بما أن مجموع النقط يساوي 100/52 نقطة إلا أن مساهمة الزبون تتكون من المساهمة الشخصية ب50% وإعانة الدولة (CNL) ب50% كالآتي:

المساهمة = المساهمة الشخصية (50%) + إعانة الدولة CNL (50%)

المساهمة = 700000.00 دج + 700000.00 دج =1400000.00 دج.

أما مخطط التمويل الخاص بهذه السيدة يكون كما يلي:

مخطط التمويل = المساهمة الشخصية + إعانة الدولة (CNL) + القرض البنكي

مخطط التمويل = 700000.00 دج + 700000.00 دج +726825.90 دج

= 2126825.90 دج = سعر المسكن.

أي أن مخطط التمويل لا يعادل سعر المسكن المراد شراءه بفرق قيمة 673174.10 دج فهذا يعني أن القرار يكون برفض طلب هذا الزبون للقرض العقاري من طرف البنك لأن هناك فارق بين ثمن المسكن ومخطط التمويل الخاص به وبالتالي يتوجب على طالب القرض القيام بتسديد هذا الفارق كشرط القبول طلبه من قبل البنك.

فمن خلال دراستنا التطبيقية هذه قمنا بتطبيق طريقة القرض التنقيطي على حالتين حيث كانت الحالة الأولى بقبول منح القرض للزبون الطالب القرض العقاري من طرف الوكالة، أما الحالة الثانية فكانت بقرار رفض طلب الزبون للقرض المطلوب وهذا من أجل محاولة تقليل خطر عدم سداد القرض (خطر الائتمان).

المبحث الثالث: تطبيق لبعض النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تطبيق بعض نماذج القرض التنقيطي التي سبق التطرق إليها في الجاني النظري على الميزانية المحاسبية الخاصة بالمؤسسة الوطنية للأنسجة الصناعية والتقنية "**EATIT** " لسنة 2019 ، المتواجدة بولاية سوق أهراس ، والتي تقدمت إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس 822 من الأجل الاستفادة من قرض بنكي، ولمعرفة وضعية هذه المؤسسة (عاجزة أو سليمة) والتنبؤ بخطر القرض قمنا من خلال دراستنا التطبيقية التي أجريناها على مستوى هذا البنك بمحاولة التعرف على حالة مؤسسة "**EATIT** " وهذا من خلال النسب المالية المعتمد عليها في كل نموذج من نماذج القرض التنقيطي.

تعتبر مؤسسة "**EATIT** " مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تنتمى إلى المجمع الصناعي للأنسجة والسجاد برأسمال قدره 300000000.00 دج، وأنشأت في مارس 1994 منبثقة عن المجمع الوطني للأنسجة ، والتي بدورها جاءت بعد إعادة الهيكلة المؤسسة عام 1968.

بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة "**EATIT**" والتي تحتوي على الميزانية المحاسبية الخاصة بها قمنا بتطبيق كل من نموذج ألتمان ونموذج كونان وهولدار وكذا نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا على هذه الميزانية التي تتكون من:

- ميزانية الأصول؛

ميزانية الخصوم؛

جدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: نموذج ألتمان Altman.

حيث اعتمد ألتمان في نموذجه على معادلة تتكون من 5 نسب مالية كما يلي:

$$Z = 0.012\ X_1 + 0.014\ X_2 + 0.033\ X_3 + 0.006\ X_4 + 0.999\ X_5 - 2.675$$

وبتطبيق هذا النموذج على الميزانية المحاسبية لمؤسسة TAGHAST من أجل معرفة وضعية هذه المؤسسة إن كانت سليمة أي قادرة على سداد مبلغ القرض في الآجال المحددة، أو عاجزة غير قادرة على سداد القرض، ويتم التطبيق من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (.....): حساب نسب نموذج ألتمان Altman.

النسبة	التطبيق
X_1= رأسمال العامل / مجموع الأصول	X1= 0.246=3047883005.40/750095769.81
X_2= احتياطات / مجموع الأصول	X2= 0.036=3047883005.40/110064369.87
X_3= الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول	X3= 0.055=3047883005.40/169380593.25
X_4= الأموال الخاصة / مجموع الديون	X4=2.107=980930942.56/2066952062.84
X_5= رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول	X5 = 0.327=3047883005.40/999678015.34

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

حيث:

- رأسمال العامل = الأصول الجارية – الخصوم الجارية؛
- مجموع الديون = الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية؛

وبتعويض هذه النسب التي قمنا بحسابها في المعادلة السابقة نجد :

$$Z = 0.012\ (0.246) + 0.014"\ (0.036) + 0.033\ *(0.055) + 0.006*\ (2.107) +$$

$$0.999*\ (0.327) - 2.675$$

$$Z = 0.0029+ 0.0005+ 0.0018 + 0.0126+ 0.326 - 2.675$$

$$Z = -2.331$$

حيث Z هي النقطة التمييزية بين المؤسسة السليمة والمؤسسة العاجزة كما يلي:

إذا كان:

$Z \geq 2.67$ فإن المؤسسة في حالة جيدة (سليمة)؛

إذا كان:

$Z \leq 1.81$ فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس (عاجزة)؛

أما إذا كان:

$2.67 > Z > 1.81$ حالة المؤسسة غير متأكد منها.

بما أن $Z= -2.331$ أي $Z \leq 1.81$

فالنموذج يتوقع أن هذه المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس أي عاجزة عن تسديد مبلغ القرض حسب هذا النموذج، وبالتالي هناك احتمال تعرض البنك لخطر عدم سداد القرض.

المطلب الثاني: نموذج كونان وهولدار Conan & Holder .

كما اعتمد كونان" و"هولدار" في نموذجهما على معادلة مكونة من 5 نسب مالية:

$$Z = 0,24\ R_1 + 0,22\ R_2 + 0,16\ R_3 - 0,87\ R_4 - 0,1\ R_5$$

نقوم بتطبيق نموذج كونان" و "هولدار" على الميزانية المحاسبية لمؤسسة **EATIT** بغية معرفة إن كانت هذه المؤسسة سليمة أو عاجزة على سداد المبلغ المقترض، وهذا من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (.....): حساب نسب نموذج كونان وهولدار Conan & Holder .

النسبة	التطبيق
R_1= الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الديون	R1= **169380593.25/980930942.56= 0.172**
R_2= الأموال الدائمة / مجموع الميزانية	**R2=3047883005.40/2125885883.24= 0.679**
R_3= قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة / مجموعة الميزانية	**R3=(0+148311819.88+0)/3047883005.40= 0.048**
R_4= مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم	**R4=12306008.61/999678015.34=0.12**
R_5= مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة	**R4=214498717.23/401185354.58=0.534**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

حيث:

- مجموع الميزانية = الأصول الجارية + الأصول غير الجارية؛
  = الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية؛
- الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية؛
- قيم جاهزة = الصندوق + بنوك والحسابات الجارية؛

وبتعويض هذه النسب في المعادلة أعلاه نجد قيمة Z التمييزية كما يلي:

$$Z = 0,24^* (0.172) + 0,22\ ^*(0.697) + 0,16^* (0.048) - 0,87^* (0.012) - 0,1\ ^*(0.534)$$

$$Z = 0.041 + 0.153 + 0.007 - 0.010 - 0.053$$

$$\mathbf{Z = 0.138}$$

وعليه يتم الحكم على هذه المؤسسة كما يلي:

Z < 4: يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز اكبر من 65 %؛

Z > 9: يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز اقل من 35 %؛

4 > Z >9: يعني أن المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز مابين 65 % و35%.

وبما أن Z = 0.138 أي Z < 4 فالنموذج يتوقع أن هذه المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز اكبر من 65 %، وبالتالي هناك خطر في منح القرض لهذه المؤسسة

المطلب الثالث: نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا.

استخدم نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا معادلة تتكون من 8 نسب مالية كما يلي:

$$Z = -1.255\ Y_1 + 2.003\ Y_2 - 0.824\ Y_3 + 5.221\ Y_4 - 0.689\ Y_5 - 1.164\ Y_6 + 0.706\ Y_7 + 1.408\ Y_8 - 85.44$$

من أجل الحكم على وضعية مؤسسة "**EATIT**" إن كانت عاجزة أو سليمة في تسديد مبلغ القرض حسب نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا قمنا بتطبيقه على الميزانية المحاسبية الخاصة بهذه المؤسسة على النحو التالي:

الجدول رقم (.....): حساب نسب نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا.

التطبيق	النسبة
Y_1= مصاريف مالية / النتيجة الاقتصادية الإجمالية	Y_1=107749658.95/12306008.61= 0.114
Y_2= الأموال الدائمة / إجمالي الاستثمارات + احتياجات رأس المال العامل	Y_2=2125885883.24/(1375790113.43+ 750095769.81) =1
Y_3= قدرة التمويل الذاتي / إجمالي المديونية	Y_3=1086295369.31/980930942.56 =1.107
Y_4= الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم	Y_4=169380593.25/999678015.34= 0.169
Y_5= ديون تجارية / مشتريات خاضعة للرسم	Y_5=921997122.16/801215727.91= 1.150
Y_6= التغير في القيمة المضافة (ن – (ن–1)) / (القيمة المضافة (ن – 1)	Y_6=(401185354.58– 374310599.9)/374310599.9= 0.071
Y_7 = أشغال قيد الإنجاز + حقوق الزبائن – تسبيقات على الزبائن / إنتاج الدورة	Y_7=(742037282.96+0)/1143852410.18 =0.684
Y_8= أصول ثابتة / القيمة المضافة	Y_8=1375790113.43/401185345.58 =3.429

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

حيث:

- احتياجات رأس المال العامل = الأصول الجارية – الخصوم الجارية؛
- قدرة التمويل الذاتي = الإهتلاكات والمؤونات + نتيجة الدورة؛
- مشتريات خاضعة للرسم = مشتريات *1.17.

نقوم بتعويض نسب هذا النموذج في المعادلة الخاصة به كالاتي:

$$Z = -1.255*(0.114) + 2.003*(1) - 0.824*(1.107) + 5.221*(0.169) - 0.689*(1.150) - 1.164*(0.071) + 0.706*(0.648) + 1.408*(3.429) - 85.44$$

$$Z = -0.143 + 1 - 0.912 + 0.882 - 0.792 - 0.082 + 0.457 + 4.828 - 85.44$$

$$\mathbf{Z = -80.202}$$

وقاعدة التصنيف حسب هذا النموذج تكون كما يلي:

إذا كان: $Z < -0.250$ فإن المؤسسة غير جيدة أي مدين ذو خطر مرتفع باحتمال عجز قدره 87.2%؛

وإذا كان: $-0.250 \leq Z \leq 0.125$ فإن المؤسسة مشكوك فيها أي مدين تحت الرقابة باحتمال عجز 46.3 %؛

أما إذا كان:

$Z > 0.125$ فإن المؤسسة جيدة أي مدين في وضعية مرضية باحتمال عجز قدره 21.8%.

بما أن $Z = -80.202$ أي $Z = -0.250$ فإن النموذج يتوقع بأن هذه المؤسسة في وضعية غير جيدة باحتمال عجز قدره87.2%.

وبعد العملية التطبيقية التي قمنا بها لنماذج القرض التنقيطي والتي تعتبر الأكثر شيوعا واستعمالا في العالم على الميزانية المحاسبية لمؤسسة "**EATIT** " الطالبة للقرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس 822 وهذا من أجل التنبؤ بقدرة أو عجز هذه المؤسسة على سداد مبلغ القرض، تبين لنا بعد التطبيق ومن خلال النتائج التي تحصلنا عليها أنها عاجزة عن التسديد أي احتمال تعرض البنك في هذه الحالة لخطر عدم سداد القرض، وبالتالي يجب على البنك اتخاذ قرار عدم منح القرض لهذه المؤسسة لتفادي الوقوع في مخاطر الائتمان والتي قد تؤدي به إلى تحقق مخاطر بنكية أخرى.

خلاصة الفصل الثالث:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التي تستخدم طريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية، لأن عملية اتخاذ قرار الإقراض يقترن أساسا بعنصر المخاطر خاصة في مجال منح القروض، ولتجنب هذه المخاطر فانه يتعين على متخذي قرار الإقراض في البنوك اتخاذ القرار الصائب، من خلال الاعتماد الكبير على هذه الطريقة التي تعتبر من بين الأساليب الكمية المساعدة على اتخاذ هذا القرار على مستوى البنوك، نظرا لكونها تعمل على التقليل من خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل القرار الإقراض.

ومن خلال هذه الدراسة التطبيقية والنتائج المتحصل عليها يتضح لنا مدى فعالية طريقة القرض التنقيطي وسهولة تطبيقها على الميدان ما يساعد البنك على اتخاذ قرار الإقراض المناسب وأيضا من خلال تطبيق بعض نماذج القرض التنقيطي وهذا من أجل التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة لكي تتمكن البنوك من التنبؤ بالمخاطر الائتمانية بهدف الوصول إلى أكبر ربحية ممكنة والتقليل من التكاليف الناتجة عن المخاطر البنكية بشتى أنواعها.

الخاتمـــة

الخاتمة:

تمثل القروض البنكية أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنوك إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات المتحصل عليها لذا أصبح من المنطقي أن يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول، ومع تطور البنوك وتوسع حجم خدماتها وتنوع حاجات الحياة الاقتصادية من جهة وظهور التحديات الجديدة وظروف المنافسة التي تواجهها البنوك حاليا من جهة أخرى استوجب عليها العمل على تحسين خدماتها باستعمال أساليب ووسائل تتماشى ومتطلبات هذا العصر، وفي ظل هذه الظروف لا يمكن لأي بنك أن يستمر في أعماله إذا لم يتعرض لبعض القروض والائتمانات المحفوفة بالمخاطر والتي كانت سببا رئيسيا في فشل العديد من البنوك قياسا بالأسباب الأخرى، وبالموازاة مع ذلك كان لزاما على البنك المحافظة على التوازن بين سياسة الإقراض والاقتراض للحفاظ على سيولة مستمرة، هذا التوازن يصعب توفيره نظرا لوجود مخاطرة عدم تسديد القرض من طرف العميل والتي تعد أهم المخاطر وأصعبها للتنبؤ إذ يترتب عن هذه الحقيقة الهامة حرص البنك المتمثل في إتباعه لإجراءات وقائية من فرض للضمانات وتخصيص للمؤونات والتأمين على المخاطر وغيرها.

وفي هذا الإطار ظهرت طرق حديثة من شأنها تغطية ذلك النقص نسبيا ومن أهمها طريقة القرض التنقيطي والتي بإمكانها المساهمة مع طريقة التحليل المالي الكلاسيكي في مواكبة التحديات الجديدة ومسايرة الطلبات الجديدة والطلبات المتزايدة وذلك بسرعتها في اتخاذ القرارات والدقة في التنبؤ بالمخاطرة وتصنيف العملاء، حيث تنحصر المهمة الأساسية لطريقة القرض التنقيطي كطريقة توقع في الكشف عن العلاقة بين درجة خطر القرض على البنك كمتغير تابع والبيانات المستقاة من المؤسسات طالبة القروض كمتغيرات مستقلة، من خلال بناء نموذج كمي يسمح بتحديد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية سليمة أو عاجزة، وذلك بإعطاء أهمية للحقائق والأرقام كأساس للتحليل الكمي، ومن ثمة اختبار قدرة النموذج ودقته في التوقع.

وكان الجانب التطبيقي لهذه الدراسة في محاولة تطبيق طريقة القرض التنقيطي على واقع أحد البنوك الجزائرية المتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سوق أهراس –822– ، فاشتملت تحليل ودراسة الإشكالية المطروحة سابقا إلى إثبات صحة الفرضيات واستنتاج عدة نتائج توصلنا إليها في كل من الجانب النظري والجانب التطبيقي، الشيء الذي حفزنا إلى إعطاء بعض التوصيات المقترحة للبنوك الجزائرية.

اختبار صحة الفرضيات:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات التي تم وضعها عند طرح إشكالية البحث وهي:

- تعتبر طريقة القرض التنقيطي من بين الطرق التي تستخدمها البنوك الجزائرية والتي لها دور هام في اتخاذ قرار منح القروض بعد تصنيف المؤسسات الطالبة للقرض وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.
- تعتبر مسألة إدارة المخاطر الائتمانية الشغل الشاغل للبنوك في الوقت الحالي، وذلك كون أن الإدارة السليمة للمخاطر الائتمانية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة مردودية البنك، ومن ثم زيادة تنافسيتها وحصتها السوقية وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- إن تطبيق النظام البنكي لمعايير متعددة، وذلك بتطوير أساليب الرقابة الداخلية ونشر ثقافة إدارة المخاطر البنكية والتقليل من نسبة القروض المتعثرة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- تعتبر الطريقة الكلاسيكية المبنية على التحليل المالي المطبقة بالبنوك غير كافية لوحدها لتقدير خطر عدم تسديد القرض، لذلك تظهر أهمية تطبيق الطرق الحديثة والتي من بينها طريقة القرض التنقيطي لمحاولة تقدير خطر الائتمان باعتبار أن قاعدة بيانات هذه الطريقة تعتمد على معلومات الطريقة الكلاسيكية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

ولقد تحصلنا من خلال هذه الدراسة على نتائج يمكن جمعها فيما يلي:

- يعتبر الائتمان البنكي المحرك الرئيسي للعملية النقدية والمورد الأساسي لميزانية البنك.
- تتنوع المخاطر البنكية وترتبط ببعضها البعض وتختلف درجة خطورتها، وتعد المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وذلك من خلال عدم إمكانية العملاء على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك.
- إن درجة المخاطرة ملازمة لعملية الإقراض، وبالتالي لا يمكن إلغائها بصفة نهائية وإنما تقليلها إلى أدنى حد ممكن.
- إن طرق تقييم مخاطر الائتمان تعتبر متكاملة فيما بينها، كون أن الطريقة الكلاسيكية تعتبر القاعدة التي تعتمد عليها الطرق الأخرى.

- استخدام المتغيرات الكيفية إلى جانب المتغيرات الكمية ضروري في قاعدة المعطيات والتي بإمكانها التقليل من نسبة الخطأ في التقدير.
- إن قبول أو رفض البنكي لطلب القرض يكون بعد دراسة دقيقة لملف العميل وذلك باستعمال طريقة القرض التنقيطي.
- إن استخدام طريقة القرض التنقيطي من قبل البنوك يقلل من الجهد والتكلفة، حيث تعطي لكل مؤسسة وضعها المالي الحقيقي.
- تطوير شبكة الاتصالات بين البنوك وخاصة فيما يتعلق بمركزية المخاطر والعملاء المتعثرين وذلك من خلال أنظمة الإعلام الآلي والبرمجيات الكفيلة بمعالجة المعطيات وتدريب الإطارات البنكية على استخدام مثل هذه الطرق المتطورة.

توصيات ومقترحات:

وعلى ضوء هذه النتائج نقترح التوصيات التالية:

- عدم التساهل مع موضوع القروض إذ يجب متابعته من تاريخ تقديمه إلى غاية تاريخ استحقاقه.
- دراسة الملفات بطريقة صحيحة من شأنه أن يخفف ويقلل من المخاطر الائتمانية التي تعتبر أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وذلك من خلال عدم إمكانية العملاء على التسديد.
- توفير خبرات بنكية قادرة على إدارة البنوك وفق أساليب متقدمة مواكبة التطورات التي يشهدها النظام البنكي العالمي.
- الاستقبال الجيد للعملاء من طرف البنك واستعمال طرق الاتصال الحديثة للتسريع في تلبية حاجاتهم ومن الضروري إعطاء شكل جميل لواجهة البنك وتوفير وسائل الراحة للعميل.
- تفعيل فكرة خلق مصلحة إدارة الخطر على مستوى كل بنك جزائري من مهامه دراسة ملفات منح القروض على غرار مصلحة القروض وتشكيل ملف لكل عميل متعامل مع البنك.
- بناء قاعدة بيانات على مستوى كل بنك خاصة بالزبائن المتعاملين معه، وذلك تمهيدا لتطبيق طريقة القرض التنقيطي المساعدة على توجيه قرار منح القرض؛ أن يقوم البنك بدراسة دقيقة وموضوعية لملفات طلب القرض كمدى مساهمته في التنمية الاقتصادية ومدى إيجابياته في المحيط الاجتماعي هذا بالنسبة للمشروع الذي من شأنه قام طلب القرض.

وفي الأخير وبعد وصولنا لنهاية البحث ومن أجل دراسة تكميلية لموضوع بحثنا الذي يمثل دراسة مرحلة تمهيدية تحضيرية مهمة تسمح لكل مؤسسة بنكية ترغب في تطبيق هذا المدخل الإداري المبني على

طريقة القرض التنقيطي، لذلك تظهر من خلال ما أوردناه في البحث آفاق أخرى وإشكاليات جديدة يمكن أن تكون محاور البحوث المستقبلية، نوردها فيما يلي:

- مدى فعالية طريقة القرض التنقيطي في البنوك التجارية الجزائرية.
- تطبيق طريقة القرض التنقيطي على طلبات القروض الاستهلاكية في البنوك الجزائرية.
- المفاضلة بين أسلوب التحليل المالي وأسلوب القرض التنقيطي في إدارة مخاطر الائتمان.
- أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمـــة المصادر والمراجـــــع:

I- الـــكتـــــــب:

1. أحمد غنيم، **صناعات قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، مطبعة المستقبل، الإسكندرية، ط2، 1999.
2. حسن سمير عشيش، **التحميل الائتماني ودوره في ترشيد علميات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، دار اليازوري لمنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن، 2010 .
3. الحسيني فلاح، مؤيد الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر**، دار وائل للشر، عمان الأردن، 2000.
4. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
5. خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية، (الطرق المحاسبية)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
6. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
7. سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر، الأردن، 2009.
8. سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1998.
9. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1992 .
10. الشمري ناظم محمد النوري، **النقود والمصارف**، جامعة الموصل، مديرية دار الكتاب للطباعة، العراق، 1995.
11. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
12. طلعت اسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، القاهرة، مصر، 1999.
13. عاطف جابر طه عبد الرحيم، **تنظيم و إدارة البنوك منهج وصفي و تحليلي**، الدار الجامعي للنشر الإسكندرية، مصر، 2008 .
14. عبد الغفار وعبد السلام أبو قحف، **إدارة البنوك وتطبيقاتها**، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2000.
15. عبد المطلب عبد الحميد ، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، بدون دار نشر .
16. عبد المطلب عبد المجيد، **إقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2007.

17. عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 1999.
18. فلاح حسن الحسيني ، المؤيد عبد الرحمان الدوري ، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر** ، دار وائل للنشر ، عمان 1997 .
19. محمد عزة، محمد غزلان، **إقتصاديات النقود والمصاريف**، دار المعرفة الجامعة، الجزائر، 2000.
20. محمد محمود عبد ربه ، **محاسبة التكاليف** ، الدار الجامعية ، 2000 .
21. منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر**، المكتب العربي للطباعة والنشر، ط4، 1999.
22. نفيسة محمد باشري، **إدارة الائتمان**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1996.

II-المـــــذكرات:

1. حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، التجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014.
2. قاسمي آسيا، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009.
3. بهية مصباح، محمود صباح، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في دراسة تحليلية**، بحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، غزة، 2008.
4. شيباني هناء، **دور طريقة التنقيط في منح القروض البنكية دراسة مقارنة بين نماذج التعثر المالي حالة العرض الشعبي الجزائري**، شهادة ماستر، 2016.
5. سيداوي فتيحة، **إدارة مخاطر القروض البنكية**، مذكرة غير منشورة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارة و علوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2015.
6. جغفري حياة وقاسم مليكة، **تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الحارجي الجزائري الوكالة 07 – بالبويرة** –، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أكلي محند أوالحاج، البويرة، 2014-2015.
7. حمانة سمية، **مشكلة القروض البنكية المتعثرة، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2012-2013.
8. محاجبية نصيرة، **وظيفة الهندسة المالية في البنوك**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، شعبة نقود ومالية، 2006، جامعة8ماي1945، قالمة.

III- المجـــــلات:

1. محمد عبادي، **القرض التنقيطي و تحليل الشبكة العصبية الاصطناعية،** مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، جامعة الوادي،2012 .
2. الأخضر عزي وآخرون، "محاولة تطبيق أسلوب القرض التقطي لتقدير مخاطر القروض البنوك الجزائرية، مجلة الحكمة الدراسات الاقتصادية، العدد 1، 2013.

IV-المداخلات:

1. خالد منة ، **ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الإقتصادية ، العلاقة بين البنات والمؤسسة : محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية** ، مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية ، الجزائر ، المادة 114 من القانون 10 / 90 الصادر بتاريخ 1990.
2. مزياني نور الدين و بلال بوجمعة و زرزار العياشي، **أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك،** الملتقى الوطني السادس استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الائتمانية، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة،2016، الجزائر.
3. حرفوش سهام وصحراوي إيمان، مداخلة بعنوان" **دور الأساليب لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من وحدة الأزمة المالية**–" الملتقى العلمي الدولي بعنوان" الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية "، سطيف، الجزائر، 2009 .

V- المراجع الأجنبية:

1. Alain.G ,**la nouvelle gestion de risque financier**, 2002
2. Edwars I. Altman, **Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Edward Bankruptcy**". Journal of Finance, September. 1968.
3. Hussein A. Abdou, John Pointons, **Credit scoring, Statistical techniques and Evaluation criteria: A Review of the literature, intelligent systems in accounting finance and Management**, university of Salford
4. Khemici Chiha, **Finance d'entreprise**, éd. Houma, Alger, 2009
5. Mohamed Touati Tliba **, Revue des sciences commerciales et de gestion n°1-ESC**, 2003
6. N.van praage, **le crédit management et le crédit scoring Ed**, économie, paris, .2002
7. ylvie de Conssergues, La banque : structure, Marché, gestion, édition DALLOZ ,Paris 1996

الملاحـــق

الملحق رقم (1):

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
BADR
BANK
www.badr-bank.dz

الملحق رقم(2):

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية
ministère de l'agriculture et du développement rural

الملخص:

إن عملية منح القروض البنكية ترفق دائما بمخاطر, فلا وجود لعملية منح القروض بدون مخاطر تختلف من حيث طبيعتها و درجة شدتها, لذلك حاولنا في هذه الدراسة كشف الغطاء عن إحدى الطرق الإحصائية لمحاولة تقدير خطر القرض المعتمدة و محاولة تطبيقها على واقع أحد البنوك الجزائرية (بنك الفلاحة و التنمية الريفية–BADR– وكالة سوق أهراس 822) هذه الطريقة هي طريقة القرض التنقيطي.

من خلال هذه الدراسة نحاول الإجابة عن الإشكالية التالية و التي مفادها:

كيف يتم تطبيق طريقة القرض التنقيطي لمحاولة الحد من مخاطر القروض على مستوى البنوك الجزائرية؟

للإجابة على هذا التساؤل و لإيضاح ذلك قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى:

–جانب نظري: تضمن تقديم إطار نظري حول طريقة البنوك والقروض ومخاطرها وثم القرض التنقيطي.

–جانب تطبيقي: تضمن دراسة تطبيقية، حاولنا فيها تطبيق طريقة القرض التنقيطي بأحد البنوك الجزائرية أين وقع إختيارنا لبنك الفلاحة و التنمية الريفية سوق أهراس –BADR– و الذي ثم فيه إختيار عينة حجمها 01مؤسسة وذلك بالإعتماد على وثائق من أرشيف البنك لنقوم بعد ذلك بالمعالجة الإحصائية و إستخراج النتائج أين حصلنا على نسبة جيدة للتصنيف مما جعلنا نخرج ببعض الإقتراحات و التوصيات.

الكلمات المفتاحية: البنك، خطر القرض، القرض التنقيطي، المؤسسات السليمة، المؤسسات العاجزة.

Abstract :

The process of granting bank loans is always accompanied by risks, as there is no process of granting loans without risks that differ in terms of their nature and degree of severity, so we tried in this study to uncover one of the statistical methods to try to estimate the approved loan risk and try to apply it to the reality of one of the Algerian banks (Bank of Agriculture and Rural Development - BADR – Souk Ahras Agency 822 (This method is the method of the point loan.

Through this study, we try to answer the following problem:

How is the point loan method applied to try to reduce the risk of loans at the level of Algerian banks?

To answer this question and to clarify that, we divided this research paper into:

Theoretical aspect: It included presenting a theoretical framework on the way banks and loans and their risks, and then the point loan.

-Applied aspect: It included an applied study, in which we tried to apply the point loan method in one of the Algerian banks, where we chose the Bank of Agriculture and Rural Development, Souk Ahras -BADR- in which we then chose a sample size of 01 institutions, based on documents from the bank's archive, to then carry out the statistical treatment And extracting the results where we got a good rate of classification, which made us come up with some suggestions and recommendations.

Keywords: the bank, the risk of the loan, the credit score, the sound institutions, the failing institutions.

تم بحمد الله